"دور الاستثمار الاجنبى المباشر فى تنمية الصادرات الصناعية المصرية" دراسة تطبيقية

طارق نوير*

مقدمة

اصبحت مقولة التصديرالذى يقود النمو من المقولات الشائعة فى الادب الاقتصادى والتى اخذت طريقها التنفيذى فى العديد من الدول النامية ، حيث احتلت قضية تشجيع الصادرات اولوية كبيرة على اجندة الحكومات وصانعى السياسات ، وتشير الدلائل الى ان مستويات كل من الاستثمار الاجنبى المباشر والصادرات السلعية المتحققة بالنسبة للاقتصاد المصرى لاتزال متواضعة ودون المستويات المأمولة التى تساعد فى تحقيق معدلات النمو الاقتصادى المنشودة ، لذلك بدات مصر منذ سنوات قليلة باعداد استراتيجية لتنمية الصادرات المصرية ارتكزت على العديد من الاصلاحات الاقتصادية والمؤسسية والتشريعية بهدف خلق بيئة صديقة وجاذبة لعملية التصدير ، ولجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر[١].

ومما لاشك فيه ان الاستثمار الاجنبى المباشر وشركاته المتعددة الجنسيات بحكم خصائصه يستطيع ان يساهم فى زيادة صادرات الدول النامية وتحسين قدرتها التنافسية ، فهو بالاضافة الى كونه قناة لزيادة التدفقات الراسمالية ونقل التكنولوجيا فانه يملك خبرة واسعة فى النفاذ الى الاسواق العالمية من خلال شبكة الاتصالات والعلاقات والروابط الواسعة له[٢].

وتدل التجارب الدولية والدراسات التطبيقية ان الاستثمار الاجنبى المباشر من الممكن ان يلعب

* د.طارق نوير : خبير اقتصادى - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء.

دورا مؤثرا فى زيادة صادرات الدول النامية اذا ما تبنت هذه الدول استراتيجيات وسياسات مناسبة لجذب الاستثمار الاجنبى المباشر . وقد اوضحت قصص النجاح لدول شرق وجنوب شرق اسيا ان الاستثمار الاجنبى المباشر من خلال شركاته متعددة الجنسيات ذات الصلة بشبكة الاتصالات والمعلومات القوية بالاسواق العالمية كان اداة مؤثرة فى تشجيع الصادرات.(٣)

وتهدف الدراسة الحالية الى التعرف على طبيعة العلاقة بين الصادرات والاستثمار الاجنبى المباشر فى قطاع الصناعة التحويلية المصرى واقتراح السياسات المناسبة لزيادة مساهمة الاستثمار الاجنبى المباشر فى زيادة الصادرات الصناعية المصرية.

وذلك من خلال اختبار الفرضية التالية:

" يمكن للاستثمار الاجنبى المباشر لما له من صلات مع الاسواق العالمية وشبكاته المتعددة للتوزيع والتسويق ان يساعد على نمو الصادرات الصناعية فى مصر"(٤).

وفى سبيل تحقيق هذا الهدف ، يتم تقسيم الدراسة الى الاجزاء التالية:

١- الاطار النظرى للعلاقة بين الاستثمار الاجنبى المباشر والاداء التصديرى فى الفكر الاقتصادى.

٢- العلاقة بين الاستثمار الاجنبى المباشر والاداء التصديرى فى ضوء التجارب الدولية والدراسات التطبيقية السابقة.

٣- تقييم اداء الصادرات الصناعية والاستثمار الاجنبى المباشر الصناعى فى مصر

٤- التحليل الكمى لاختبار العلاقة بين الاستثمار الاجنبى المباشر والصادرات الصناعية فى مصر .

٥- السياسات المقترحة لتفعيل دور الاستثمار الاجنبى المباشر فى تحقيق المزيد من الصادرات الصناعية.

القسم الأول : الاطار النظرى للعلاقة بين الاستثمارالاجنبى المباشر والاداء التصديرى

تتجسد العلاقة بين تدفقات الاستثمارالاجنبى المباشر والتجارة الدولية بشكل عام والاداء التصديرى بشكل خاص فى ضوء كل من نوعية الاستثمارالاجنبى المباشروالدافع الأساسى للتبادل الدولى، وفى هذا الصدد يتم التفرقة بين خمسة أنواع من الاستثمارالاجنبى المباشر: الاستثمار الباحث

عن العمل(او الباحث عن السوق) والاستثمار الباحث عن الموارد ، والاستثمار المعتمد على صناعة المكونات والتعاقد الخارجى، والاستثمارالأفقى فى المنتجات المتمايزة ، والاستثمارالاجنبى المباشر فى قطاع الخدمات، حيث يصاحب كل نوع من هذه الانواع آثار متابينة على التجارة الدولية - الاداء التصديرى - من خلال سلوك كل من الانتاج والاستهلاك، وفيما يلى سوف يتم تناول كل نوع بالتفصيل على النحو الذى يوضحه الجدول رقم (١)[٥]

١- الاستثمار الباحث عن العمل(السوق) Labor-Market Seeking Investment

يتخصص هذا النوع من الاستثمار غالبا فى انتاج السلع الاستهلاكية النهائية كثيفة العمل رخيصة الثمن نسبياً (الملابس الجاهزة ، الأحذية،... وغيرها من الصناعات الاستهلاكية) ويفسر نموذج هيكشر - اولين التقليدى انماط التبادل الدولى لهذا النوع من الاستثمار الاجنبى المباشر[٦]. وينعكس هذا النوع من الاستثمار الاجنبى المباشر على التجارة الدولية - الاداء التصديرى - من خلال حالتين:

الحالة الاولى: إذا كان حجم سوق الدول المضيفة للاستثمارالاجنبى المباشر كبيرا ويتم اشباع جزء من الطلب المحلى عن طريق الواردات، فى هذه الحالة فان تدفقات الاستثمارالاجنبى المباشر الى الدولة المضيفة تتخصص فى الانشطة الانتاجية التى تحل محل الواردات وخاصة فى ظل وجود سياج حمائى وقيود جمركية كبيرة.

الحالة الثانية: إذا كان حجم سوق الدولة المضيفة للاستثمار الاجنبى المباشر صغيرا، فإن تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشرقد تتوجه الى الانشطة الانتاجية التصديرية حيث يتم استخدام الدولة المضيفة كمنصة تصديرية الى الاسواق العالمية.

وبالنسبة لاثار هذا النوع من الاستثمار- الاستثمار الباحث عن العمل - على التجارة الدولية من خلال الانتاج والتصدير ، نجد انه فى حالة الاستثمار الاجنبى المباشر الذى يميل إلى الإحلال محل الواردات فانه يصاحبه اثار للانتاج متحيزة ضد التجارة ، حيث تنخفض الحاجة الى السلع المستوردة، ولكن مع زيادة العمالة والدخول فإنه من المتوقع أن يزيد الاستهلاك الكلى من السلع المستوردة ، مما يؤدى الى آثار للاستهلاك مؤيدة للتجارة.

اما بالنسبة للاستثمار الاجنبى المباشر الذى يستخدم الدول المضيفة كمنصة لانطلاق التصدير،

جدول رقم (١)

الروابط بين الاستثمار الاجنبى المباشر والتجارة الدولية

نشاط (نوع) الاستثمار الاجنبى المباشر	خصائص الاستثمار الاجنبى المباشر والتجارة الدولية	اثار الانتاج والاستهلاك على التجارة الدولية
الاستثمار الباحث عن العمل (الملابس الجاهزة ، الاحذية ، وغيرها) الدافع الاساسى لتدفقه:المزايا النسبية للدولة	- منصة تصديرية فى الاسواق الصغيرة - الاحلال محل الواردات فى الاسواق الكبيرة - علاقة احلالية بين الاستثمار والتجارة الدولية	اثار للانتاج مؤيدة للتجارة اثار للاستهلاك مؤيدة للتجارة اثار للانتاج متحيزة ضد التجارة اثار للاستهلاك مؤيدة للتجارة
الاستثمار فى استخراج الموارد الطبيعية الدافع الاساسى لتدفقه:المتاح من الموارد الطبيعية والمواد الخام وضمان وفرتها.	- يؤدى الى خلق التجارة - الاستثمار الاجنبى المباشر شرط اساسى لقيام التجارة	اثار للانتاج مؤيدة للتجارة اثار للاستهلاك متحيزة ضد التجارة
الاستثمار فى صناعة المكونات والتزويد الخارجى الدافع الاساسى لتدفقه: المزايا النسبية والمطلقة للدولة - العوائد المتزايدة بالنسبة للحجم.	- يؤدى الى خلق التجارة - تحدث التجارة داخل المنشات - علاقة تكاملية بين الاستثمار والتجارة الدولية	اثار للانتاج مؤيدة للتجارة اثار للاستهلاك مؤيدة للتجارة
الاستثمار الافقى فى المنتجات المتمايزة (السيارات - المنتجات الصيدلانية - السلع المعمرة) الدافع الاساسى لتدفقه: الاختلافات فى التكنولوجيا - العوائد المتزايدة بالنسبة للحجم	- يؤدى الى خلق التجارة - تحدث التجارة داخل الصناعات وداخل المنشات - علاقة تكاملية بين الاستثمار والتجارة الدولية	اثار للانتاج مؤيدة للتجارة اثار للاستهلاك مؤيدة للتجارة
الاستثمار المرتبط بالخدمات الدافع الاساسى لتدفقه:وفورات (خارجيات) السوق وكثافته		اثار للانتاج مؤيدة للتجارة اثار للاستهلاك مؤيدة للتجارة

Source: John,h.Dunning , and Khalil Hamdani (Editor) ,"The New Globalism and Developing Countries",United Nations University Press,New York,1997.Ch.6 ,P.194.

فقد يصاحبه آثارللانتاج والاستهلاك مؤيدة للتجارة نتيجة التوسع فى كل من الانتاج المعد للتصدير، والاستهلاك بالنسبة للواردات من السلع الوسيطة والراسمالية التى يحتاجها الانتاج التصديرى(٧)

وجدير بالذكر ان هذا النمط من الاستثمار الاجنبى المباشر - بسبب الاختلافات فى الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج إلى جانب عدم كمال الأسواق - كان سائدا فى دول أمريكا اللاتينية الكبيرة (مثل البرازيل ، المكسيك) إلى جانب بعض دول جنوب شرق آسيا (هونج كونج، سنغافورة ، تايوان ، وكوريا) فى مراحلها الاولى للتنمية الصناعية ، وتشير الدلائل الى ان هذا النوع من الاستثمار الاجنبى المباشر لايزال حتى الان من الانماط المنتشرة فى مصر وخاصة من النوع الذى يخدم السوق المحلى والقافز للحواجز الجمركية.

٢- الاستثمار الباحث عن الموارد Resource-Seeking FDI

يتخصص هذا النوع من الاستثمار الاجنبى المباشر فى الانشطة الاستخراجية ، ويتمثل الباعث الاساسى لهذا النوع من الاستثمار فى ضمان وجود احتياطى كافى من الموارد الطبيعية والمواد الخام، وتقليل عناصر عدم التأكد والمخاطر التى تحيط بتوافرها ، وتعتبر تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر شرطاً أساسيا لخلق التجارة - زيادة الصادرات - فى هذه السلع ، فبدون هذا الاستثمار لن تقوم التجارة وتظل الموارد المحلية والمواد الخام غير مستغلة.

وفيما يتعلق باثار الانتاج والاستهلاك لهذا النوع من الاستثمار على التجارة الدولية نجد انه يصاحبه اثار للانتاج مؤيدة للتجارة نتيجة التوسع فى الانتاج التصديرى من المواد المستخرجة ، ولكن بالنسبة لآثار الاستهلاك على التجارة فانها تكون متباينة ، حيث تتزايد الواردات من السلع الاستثمارية والمدخلات الوسيطة ولكن الواردات من المواد الخام قد تنخفض.

٣- الاستثمار المعتمد على صناعة المكونات والتعاقد الخارجى Component-Outsourcing FDI

يتخصص هذا النوع من الاستثمار فى صناعة المكونات وانتاج سلع غالبا ما تكون مرتفعة الاثمان، ولا يتحدد جذب هذا النوع من الاستثمار فقط بتكاليف العمل النسبية وانما من خلال المزايا التوطينية المتميزة Locational advantages التى تستند الى الانتاجية المرتفعة لعناصر الإنتاج والعمالة المدربة والمنضبطة الى جانب البنية الاساسية المتطورة ، والبيئة الاقتصادية الحرة التى تتمتع باستقرار سياسى.

وتكون التجارة المصاحبة للاستثمار الأجنبى المباشر فى المكونات من النوع داخل الصناعات، وداخل المنشآت Intra- industry/firm trade ، حيث تنتج المكونات فى دولة أو أكثر ويتم تجميعها فى دول أخرى ، ويتم التبادل التجارى بينهما تصديرا واستيرادا.

ويؤدى هذا النوع من الاستثمار الى خلق التجارة ، حيث يكون كل من الاستثمار الاجنبى المباشر والتجارة مكملين لبعضهما البعض، ويؤدى الى اثارانتاجية واستهلاكية مؤيدة للتجارة، حيث يساهم فى تصدير السلع الوسيطة والنهائية التى يتم تجميعها فى الدولة المضيفة ، وتحفيز الواردات من السلع الرأسمالية و/أو السلع الوسيطة.

٤- الاستثمار الأفقى فى المنتجات المتمايزة Horizontal Investments

يتخصص هذا النوع من الاستثمار الافقى - او الباحث عن الكفاءة - فى انتاج المنتجات المتمايزة (السيارات ، السلع المعمرة ، المنتجات الصيدلية) حيث يتم تصدير واستيراد المنتجات ذات الأسماء والماركات المختلفة بحيث تلبى انماط الطلب المختلفة للمستهلكين.

وتكون التجارة المصاحبة لهذا النوع من الاستثمار من النوع داخل الصناعة (أو داخل المنشأة)، ونسبة كبيرة من هذه التجارة تأخذ موقعها بين المنشآت الاجنبية الأم والفروع وخاصة بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات. ويؤدى هذا النوع من الاستثمار الاجنبى المباشر الى خلق للتجارة ، حيث تكون اثار كل من الانتاج والاستهلاك مؤيدة للتجارة من خلال التوسع فى الصادرات من المنتجات المتمايزة وفى نفس الوقت يتوسع الاستهلاك من السلع المستوردة.

وجدير بالذكرفانه على عكس نموذج الإنتاج التقليدى ، نجد انه طبقا لهذا النوع من الاستثمار أن أساس التبادل الدولى ينشأ نتيجة الاختلافات فى التكنولوجيا التى يصاحبها وجود زيادة فى العوائد بالنسبة للحجم.

٥- الاستثمار المرتبط بقطاع الخدمات

يستخدم الاستثمار فى الخدمات كمدخل استراتيجى لتوسيع صادرات الدولة المضيفة سواء السلعية او الخدمية من خلال الدور الهام الذى تلعبه الشركات متعددة الجنسيات فى النفاذ الى الاسواق الجديدة.

وتكون العلاقة بين الاستثمار الاجنبى المباشر والتجارة أكثر تعقيداً حيث نجد ان بعض

الخدمات مثل قطاع التشييد تكون غير قابلة للتداول فى التجارة العالمية ، وفى المقابل فقد ظهرت بعض المراكز الاقليمية الحديثة فى الخدمات المالية والمصرفية والصحية والتعليمية، وخدمات السفر والسياحة وخدمات المعلومات والتوزيع (سنغافورة - دبى) والتى تقوم بتصدير خدماتها المختلفة الى الكثير من دول العالم. ويؤثر الاستثمار الاجنبى المباشر فى الخدمات على التجارة بشكل غير مباشر، حيث تقدم زيادة العوائد بالنسبة للحجم والخارجيات الناتجة من " كثافة السوق " Thick-Market أساساً للإنتاج والتداول للمنتجات والخدمات كثيفة التكنولوجيا(٨).

وجدير بالذكران الانماط الخمسة السابقة من العلاقات بين الاستثمار الاجنبى المباشر والتجارة ترتبط بمراحل التنمية المختلفة ، وتناظر ما اطلق عليه Ozawa (1992) التتابع المنظم للنشاط الاقتصادى " Orderly sequence of economic activity "او نموذج الاوز الطائر Flying-geese حيث فى كل مرحلة من مراحل التنمية تخلق مزايا نسبية ديناميكية جديدة بحيث تؤدى الى التخصص فى منتجات معينة من خلال انتقال المعرفة عبر الدول(٩).

وقد فسر هذا النموذج نجاح مجموعة الدول الآسيوية فى إعادة الهيكلة الصناعية وتعميق المزايا النسبية ، والذى لعبت فيه الشركات اليابانية متعددة الجنسيات دوراً بارزاً فى زيادة تنافسيتها من خلال نقل المعرفة التكنولوجية والوفورات الخارجية إلى الهياكل الاقتصادية للدول الآسيوية الاخرى المضيفة.

هذا ويوضح التحليل السابق انه فى ضوء استراتيجيات جذب الاستثمار الاجنبى المباشر من الضرورى أن تبذل الدول المضيفة جهود لتغيير هيكل الاستثمار الاجنبى المباشر من الاستثمار الباحث عن العمل أو المستند على تجميع المكونات ، الى الاستثمار الموجه للمكونات والخدمات وما يتطلبه ذلك من تغير فى المزايا التوطينية المطلوبة لجذب الاستثمار الاجنبى المباشر من المزايا النسبية التقليدية الى المزايا المطلقة(١٠).

بالاضافة الى ان دور الاستثمار الاجنبى المباشر فى تنمية الصادرات فى الدول النامية يعتمد بشكل كبير على توجهات الاستثمار وأنظمة التجارة ، فاذا كانت توجهات الاستثمار نحو السوق المحلى (الاستثمار من النوع القافز للحواجز) فانه لن يساهم فى نمو الصادرات. وفى المقابل اذا كانت توجهات الاستثمار تتمثل فى الخروج الى الاسواق التصديرية من خلال توظيف الميزة النسبية للدولة المضيفة فان الاستثمار الاجنبى المباشر قد يساهم فى نمو الصادرات ، وايضا يعتمد هذا على اهداف

الشركات متعددة الجنسيات من ناحية اخرى.

خلاصة الامر: تعتمد العلاقة بين الاستثمارالاجنبى المباشر والتجارة الدولية - الاداء التصديرى - على نوع الاستثمار الاجنبى المباشر وعلى سلوك كل من الاستهلاك والانتاج المصاحب له ، فاذا كان الميل المتوسط لاستهلاك السلع المستوردة متزايدا (متناقصا) نتيجة لتدفق الاستثمار الاجنبى المباشر فان الاستهلاك يصبح ذا اثر مؤيد (متحيز) للتجارة ، وبالمثل فاذا كان من مستتبعات الاستثمار الاجنبى المباشر ان يتجه الانتاج المحلى الى زيادة التصدير(الواردات) فان اثر الانتاج يكون مؤيدا (متحيزا) للتجارة.

هذا وقد تبين ان انواع الاستثمار فى المكونات ، والاستثمار الافقى ، والاستثمار فى الخدمات،تعد من افضل انواع الاستثمار الاجنبى المباشر التى تؤدى الى اثار للانتاج والاستهلاك مؤيدة للتجارة بينما تتباين هذه الآثار بالنسبة للاستثمار الباحث عن العمل ، والاستثمار فى استخراج الموارد الطبيعية.

وعليه فانه من وجهة نظر تحسين الاداء التصديرى للدول النامية ؛ فان افضل انواع الاستثمار الاجنبى المباشر هى الانواع الثلاثة التالية : الاستثمار فى المكونات ، والاستثمار الافقى ، والاستثمار فى الخدمات ، فهذه الانواع بالاضافة الى كونها تساهم فى تحسين وضع الميزان التجارى، فإنها تعزز من التنافسية الديناميكية للدولة وتساهم فى تعميق التكنولوجيا والقاعدة الانتاجية ، وذلك على عكس النوعين الاول والثانى واللذين يستندان إلى مزايا نسبية استاتيكية قد تتآكل بفعل الزمن.

واذا نظرنا الى وضع مصر نجد ان الدلائل تشير الى انها تجذب الاستثمار من النوع الباحث عن الموارد وخاصة فى قطاع البترول ، بالاضافة الى الاستثمار من النوع الباحث عن السوق (القافز للحواجزالجمركية) وبعض الاستثمارات الافقية فى مجال صناعة السيارات والادوية.

القسم الثانى : العلاقة بين الاستثمار الاجنبى المباشر والاداء التصديرى فى ضوء التجارب الدولية والدراسات التطبيقية

اشارت العديد من الدراسات الى وجود روابط linkages متميزة بين الاستثمار الاجنبى المباشر والاداء التصديرى وتنافسيته فى الدول النامية ، نتيجة تزايد عمليات عولمة النشاط الانتاجى

والدور المتزايد الذى تلعبه الشركات متعددة الجنسيات (TNCs)"كمحفز" Catalyst لتشجيع التجارة والتنافسية التصديرية. فالدور الهام للشركات متعددة الجنسيات لايتمثل فقط فى كونها بمثابة قناة لتقديم رؤوس الاموال ولكن الاثر الهام لهذه الشركات يتمثل فى دورها الهام فى النمو المتزايد للتجارة العالمية - خاصة فيما يتعلق بالتجارة التى تحدث داخلها بين افرع منشآتها والمنشاة الام - والنقل العالمى للتكنولوجيا ، وما تسببه من تغير من مصادر الميزة النسبية والتنافسية للمنشات والاقتصاد القومى للدول النامية على حد سواء.

وتدل التقديرات الحديثة على ان هناك نحو (٦٥) الف شركة متعددة الجنسيات وما يقرب من (٨٥٠) الف شركة اجنبية منتسبة لها تعمل فى شتى انحاء العالم ، استأثرت بنسبة مساهمة ملموسة فى الصادرات العالمية ، قدرت بحوالى ٢٦٪ عام ١٩٩٠ ، وارتفعت إلى حوالى ٣٤٪ عام ٢٠٠١ ، وذلك على النحو الذى يوضحه الجدول رقم (٢)[١١]

كما حدثت نقلة نوعية فى الصادرات الصناعية لهذه الشركات من الصناعات منخفضة ومتوسطة التكنولوجيا إلى الصناعات عالية التكنولوجيا ، حيث يلاحظ ارتفاع الصادرات من المنتجات عالية التقنية بين الشركات الأمريكية الأم والشركات التابعة لها من ٢٩٪ عام ١٩٨٣ إلى ٤٣٪ عام ١٩٩٨[١٢]

وقد اوضح تقرير الاستثمار للاونكتاد (٢٠٠٢) ارتفاع مساهمة الشركات متعددة الجنسيات

جدول (٢)

دور الشركات متعددة الجنسيات فى الاقتصاد العالمى

البيان	١٩٩٠	٢٠٠١
صادرات الشركات متعددة الجنسية (مليار دولار)	١١٦٩	٢٦٠٠
الصادرات العالمية (مليار دولار)	٤٣٧٥	٧٤٣٠
نسبة صادرات الشركات متعددة الجنسيات إلى إجمالى الصادرات العالمية	٢٦٪	٣٤٪

Source: UNCTAD, World Investment Report, 2002, P4.

فى الصادرات الصناعية لبعض دول العالم ، تراوحت هذه المساهمات ما بين ٧٤٪ فى ايرلندا فى منتصف ١٩٩١، وحوالى ٥٠٪ فى كل من ماليزيا ، وكوستاريكا ، وبولندا ، وذلك على النحو الذى يوضحه الجدول رقم (٣)[١٣]

جدول رقم (٣)

مساهمة الشركات متعددة الجنسيات فى الصادرات الصناعية لبعض دول العالم (٪)

الدولة	المساهمة (٪)	السنة
كندا	٣٩	١٩٩٥
ايرلندا	٧٤	١٩٩١
الصين	٤٤	٢٠٠١
كوستاريكا	٥٠	٢٠٠٠
ماليزيا	٤٩	١٩٩٥
سنغافوره	٣٨	١٩٩٩
التشيك	٤٧	١٩٩٨
المجر	٨٦	١٩٩٩
بولندا	٥٢	٢٠٠٠
رومانيا	٢١	٢٠٠٠
سلوفينيا	٣٣	١٩٩٩

المصدر : مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، "الشركات عبر الوطنية والقدرة التنافسية التصديرية " تقرير الاستثمار العالمى ، ٢٠٠٢، استعراض عام.

هذا وقد ظهرت حديثا بعض المفاهيم والاليات المرتبطة بالاستثمار الاجنبى المباشر والتى ساعدت على تحسين الاداء التصديرى للدول النامية ، منها : نظم الانتاج الدولية والتى ساهمت فى زيادة صادرات الدول النامية من خلال إزالة العقبات التى تحول دون دخول السوق من قبل صغار الموردين أو الموردين الجدد. حيث تبين ان هناك ثلاثة عناصراساسية تحكم نظم الانتاج الدولية وهى : **التحكم ، وسلاسل القيمة المضافة العالمية ، والتوزيع الجغرافى للمواقع.**

بالنسبة لعنصرالتحكم ، فانه يتم باساليب شتى تتراوح بين روابط الملكية (او روابط المساهمة

فى راس المال) وهى التى تسمح بوجود اشراف ادارى مباشر ، وروابط غير سهمية متنوعة تربط الشركات متعددة الجنسيات بشبكات من الموردين المستقلين والمنتجين ومنافذ البيع ، اومن خلال الامتيازات او التراخيص، او العقود المبرمة من الباطن ، او عقود التسويق ، او المعايير التكنولوجية المشتركة.

اما العنصرالثانى المحدد المرتبط بنظم الانتاج الدولية ، فهو يختص بتنظيم وتوزيع الانشطة الانتاجية وغيرها من الوظائف من خلال سلاسل القيمة المضافة العالمية. ويشمل هذا العنصر تطوير التكنولوجيا والانتاج ، والتوزيع ، والتسويق. ومن الملاحظ انه فى بعض المجالات الصناعية اصبحت الشركات متعددة الجنسيات فى الدول المتقدمة تميل الى التركيز بشكل كبير على وظائف سلسلة القيمة المضافة الاكثر استخداما للمعارف والاقل اتساما بالطابع المادى مثل تحديد المنتجات والبحث والتطوير والخدمات الادارية والتسويق وادارة العلامات التجارية ، الى جانب قيامها فى اغلب الاحيان بدور المنسق بين الجهات المحلية المنتجة للاجزاء والمكونات ولاسيما فى الصناعات الديناميكية مما يشير الى ظهور اتجاه متزايد نحو التخصص التجارى ، هذا الامرادى الى زيادة عدد الموردين المستقلين والمصنعين بالتعاقد فى الدول النامية واتاح فرصا تصديرية حقيقية لهذه الدول.

والعنصر الثالث المؤثر فى نظم الإنتاج الدولية ، يتمثل فى توزيع الانشطة جغرافيا بين المواقع المختلفة ، فقد شهدت السنوات الخمس عشرة الماضية تغييرات كبيرة فى العوامل المحددة لاختيار أفضل المواقع لأنشطة الشركات متعددة الجنسيات (انشطة التكنولوجيا والبحث والتطوير ، وانشطة الإنتاج والأنشطة التسويقية) ففى الماضى كانت عمليات الإنتاج مشتتة بين مناطق جغرافية عديدة، ولكن الاتجاه الحديث يميل الى التركيز على مناطق جغرافية محددة.

وقد حققت بعض الدول النامية نتيجة الانخراط فى نظم الانتاج الدولية ، مثل : الصين والمكسيك والتشيك والمجر ، وبولندا ، وكوستاريكا ، وايرلندا ، حصصا سوقية متزايدة وذلك خلال الفترة (١٩٨٥- ٢٠٠٠) وشهدت هذه الدول تحولا فى هيكل منتجاتها التصديرية من المنتجات غير الديناميكية إلى المنتجات الديناميكية ومن الأنشطة المعتمدة على تكنولوجيا بسيطة إلى أنشطة تعتمد على تكنولوجيا رفيعة المستوى. وكانت لكل دولة من هذه الدول ميزاتها الخاصة التى مكنتها من الارتباط بنظم الإنتاج الدولية. فميزة الصين تكمن فى حجم اقتصادها الذى يسمح لها بتحقيق وفورات الحجم ويساعدها على زيادة الصادرات. أما ميزة المجر والمكسيك فتتمثل فى إمكانية

وصولها إلى سوق رئيسية بشروط تفضيلية ، وفى كوستاريكا وايرلندا ، كانت السياسة الوطنية القائمة على اجتذاب الاستثمار الاجنبى المباشر فى التكنولوجيا رفيعة المستوى والارتباط بشبكات الموردين الدولية عاملا هاما فى هذا الشان(١٤).

والمفهوم الثانى هو استهداف الاستثمار الاجنبى المباشرInvestment Targeted Promotion، والذى يمكن تعريفه بأنه استخدام الموارد الترويجية المختلفة لجذب نوع معين أو فئة معينة من الاستثمار الأجنبى المباشر بدلا من جذب الاستثمار الأجنبى المباشر بشكل عام وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية محددة (مثل زيادة الصادرات، خلق فرص عمل، تحسين المستوى التكنولوجى والفن الإنتاجى). وتتمثل أهمية تبنى سياسة الاستهداف فى جذب الاستثمار الأجنبى فى الأسباب الآتية:

١- تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة ، حيث يساهم الاستهداف فى تحقيق مجموعة من الأهداف مثل خفض البطالة وزيادة التوظف، ونقل التكنولوجيا ، وتنمية الصادرات، كما يساهم الاستهداف فى دعم وتحسين تنافسية الصناعة المحلية.

٢- زيادة حدة المنافسة بين الدول، تجعل الاستهداف يساهم فى جذب الاستثمارات الأجنبية خاصة الموجه نحو الصناعات التصديرية ، لذا يجب على الدول أن تقصر منح الحوافز المالية والضريبة على الأنشطة المستهدفة فقط بدلا من توزيعها على جميع مجالات الاستثمار حتى تتمتع باوضاع تنافسية جيدة مقارنة بالدول الأخرى.

٣- تنافسية التكلفة ، حيث تنخفض تكاليف تبنى سياسة الاستهداف مقارنة بتكاليف السياسات التقليدية التى تعمل على تشجيع الاستثمار بصفة عامة، وقد اتضح من تجارب بعض الدول أن الإعلان عن فرص الاستثمار بصفة عامة غير مجدى من الناحية الاقتصادية فى ظل عدم استهداف قطاعات معينة ، لذلك تقوم مراكز الترويج للاستثمار فى بعض الدول مثل ايرلندا وسنغافوره بتحديد القطاعات المستهدفة فى الأجل الطويل.

ويتطلب تطبيق سياسة ناجحة للاستهداف ضرورة القيام بعدة خطوات : تتمثل الخطوة الاولى فى تحديد الميزة التنافسية للدولة وتحديد القطاعات التى تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية، حيث يعد التحديد الدقيق لهذه القطاعات أحد النقاط الأساسية فى تحديد قوة أو ضعف عملية الاستهداف، ثم تأتى الخطوة الثانية فى ضرورة تحديد المستثمرين المستهدفين، اى تحديد الأسواق أو البلاد التى سوف يتم التركيزعليها فى جذب الاستمارات الأجنبية الموجهة للتصدير، وفى هذا الصدد يوجد أكثر من

معيار لتحديد هذه الفئات المستهدفة مثل المعيار الاقتصادى والجغرافى والديموجرافى. وكذلك إقامة وكالات ترويج الاستثمار علاقات وثيقة مع المؤسسات - على مستوى صانعى القرار - تمكنها من التأثير على قرارات الاستثمار، حيث كلما كانت وكالة ترويج الاستثمار على دراية كاملة بخطط وظروف المؤسسة، كلما كانت قادرة على توفير المعلومات اللازمة وتقديم العروض التنافسية لها(١٥).

وتشيرالدلائل الى العديد من التجارب الناجحة فى الاستهداف : مثل تجربة البانيا ، حيث تم التركيز على جذب المستثمرين فى الصناعات التى تتمتع فيها ألبانيا بميزة تنافسية دولية، وخاصة الصناعات الالكترونية. ثم تجربة وكالات تشجيع الاستثمار فى دول جنوب أوروبا، حيث تم استهداف عدد من الصناعات الأساسية بناءً على القدرة التنافسية لدول جنوب أوروبا وأهداف السياسة الصناعية لحكومات هذه الدول وكذلك فرص الاستثمار المتاحة. وتتمثل أهم هذه الصناعات فى الصناعات الالكترونية والاتصالات والسيارات ، وتم تحديد الصناعات الفرعية المرتبطة بهذه الصناعات الأساسية، والاهتمام بمراكز البحث والتطوير المرتبطة بالصناعات المستهدفة.

ايضا ، عمل مجلس تشجيع الاستثمار فى تايلاند على استهداف وتحسين الاستثمار الأجنبى المباشر بالنسبة لخمس صناعات رئيسية : صناعة المواد الغذائية ، صناعة السيارات ، صناعة الأزياء والموضة، صناعة الإليكترونيات ، الخدمات ذات القيمة المضافة العالية ، ولقد تم وضع السياسات والمقاييس والاستراتيجيات التسويقية الخاصة بكل صناعة مستهدفة وذلك على أساس عناصر التنافسية، الطاقة الاستيعابية للسوق ومستوى التكنولوجيا فى كل صناعة.

وكذلك قام مكتب الاستثمار فى كوستاريكا بالتركيز على تشجيع الاستثمارات فى الصناعات عالية التقنية والمنتجات عالية القيمة. وتتمثل أهم القطاعات التى يعمل المكتب على تشجيع الاستثمار فيها و زيادة نموها فى الصناعات الالكترونية لتصبح القطاعات القائدة للنمو بدلا من التركيز على إنتاج وتصدير المواد الخام. وذلك من خلال بناء عنقود صناعى قوى للالكترونيات Electronics Cluster وجذب الشركات الأجنبية الكبرى العاملة فى مجال الالكترونيات مثل شركة Intel للالكترونيات.

هذا واذا نظرنا الى قانون ضمانات وحوافز الاستثمار فى مصر ، نجد ان القطاعات المستهدفة فى القانون تشمل جميع القطاعات تقريبا، فقد تضمن قطاع الصناعة والزراعة والسياحة والصحة والنقل وسوق الأوراق المالية، ويفتقر القانون إلى التفصيل فى الاستهداف ، فعلى سبيل المثال يقدم

القانون حوافز الاستثمار إلى قطاع الصناعة بصفة عامة دون أن يحدد مجالات صناعية محددة مطلوب تنميتها (مثل صناعة الغزل والنسيج التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية).

والالية الثالثة تتمثل فى إنشاء "مناطق صناعية لتجهيز الصادرات ، حيث تعتبر من الاليات الفعالة لزيادة الصادرات فى الدول النامية ، حيث تهدف الى توفير هياكل أساسية فعالة والقضاء على البيروقراطية، وقد تمكنت العديد من الدول: مثل الصين وكوستاريكا والفلبين وسنغافورة من تعزيز الاستثمار الأجنبى المباشر الموجه نحو التصديرمن خلال تجهيز مناطق تصديرية خاصة وتحويلها الى مجمعات صناعية أو مجمعات علمية ناجحة. وجدير بالذكر ان تخصيص المناطق الصناعية فى مصر يقوم على ممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية، وذلك على العكس من الدول الأخرى التى تقوم ببناء مناطق صناعية مخصصة لقيام نشاط واحد ، مثل قيام السويد ببناء منطقة صناعية خاصة بصناعة أشباه الموصلات ، وكذلك قيام أيرلندا ببناء مناطق صناعية للأدوية.

هذا وقد قامت العديد من الدراسات التطبيقية بفحص العلاقة بين الاستثمار الاجنبى المباشر والاداء التصديرى ، حيث فحص(١٩٩٦) Fry آثار تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر لمجموعة من ست دول آسيوية ، هى (اندونيسيا - كوريا - ماليزيا - الفلبين - سنغافورة - تايلاند) من خلال فحص خمس قنوات تؤثر من خلالها انشطة الاستثمار الاجنبى المباشر على ميزان المدفوعات (الادخار - الاستثمار - الصادرات - الواردات - النمو الاقتصادى) وقد توصل الى وجود اثار موجبة على الصادرات[١٦]. وتوصل كل من Sapsford & Salisu and Balasubramayam (1996) الى وجود آثار موجبة للاستثمار الاجنبى المباشر على النمو من خلال آثاره على صادرات الدولة المضيفة [١٧]وفى دراسة عن علاقة الاستثمار الاجنبى المباشر والتصدير فى الهند ، اظهرت الدراسة عدم معنوية الاستثمار الاجنبى المباشر على الاداء التصديرى[١٨].

ايضا ، فى دراسة لـ Ailken & Hamson and Harrison) (1997 عن المنشآت الصناعية فى المكسيك توصلوا الى أن الانشطة التصديرية التى تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات تخفض من تكاليف التصدير للمنشآت المحلية.[١٩]

هذا وقد قارنت بعض الدراسات الاداء التصديرى بين الشركات المحلية والاجنبية ، وتوصلت الى نتائج متباينة فعلى سبيل المثال: وجد Willmore (1986) ان المنشات الاجنبية اكثر ميلا للتصدير عن نظيرتها البرازيلية[١٩]. وايضا لاحظ Chen 1983 عدم وجود اختلافات فى الأداء

التصديرى بين الشركات الاجنبية المحلية فى ماليزيا .[٢١] وتوصل Cohen (1975) إلى ان المنشات الاجنبية كانت اكثر تصديرا فى كوريا ، بينما فى سنغافورة تبين ان المنشات المحلية اكثر تصديرا ، ولم يتبين وجود اختلافات فى الاداء التصديرى بين الشركات الاجنبية والمحلية فى تايلاند[٢٢].

وجدير بالذكر ان الاختلافات السابقة فى الاداء التصديرى بين الشركات المحلية والاجنبية ربما تعكس عناصر اخرى بخلاف الجنسية Nationality، فقد لاحظ Bernard & Jensen (1997)، ان الشركات المصدرة غالبا ما يكون لها خصائص متميزة مقارنة بالشركات غير المصدرة ، فالشركات المصدرة تكون كبيرة واكثرانتاجية وذات كثافة راسمالية وتكنولوجية مرتفعة وتدفع اجورا اكثر.[٢٣]

وبالنسبة لمصر ، قامت دراسة لـ Soliman (2003) ببحث العلاقة بين الاستثمارالاجنبى المباشر والصادرات الصناعية فى عدد من دول الشرق الاوسط ومن ضمنها مصر، وقد جاءت العلاقات القياسية موجبة ومعنوية[٢٤]. وفى مسح لعينة من شركات الاستثمار الاجنبى المباشر العاملة فى مصر ، تبين ان معظم مبيعات هذه الشركات تتوجه الى السوق المحلى ، ونسبة قليلة تذهب الى السوق الخارجى، وذلك على النحو الوارد فى الجدول رقم (٤).

جدول رقم (٤)

هيكل مبيعات شركات الاستثمارالاجنبى المباشر

السوق	النسبة ٪
السوق المحلى	٧٧,٨
السوق الاقليمى	٦,٨
السوق العالمى	١٣,٢
المنشات التابعة للشركة الام	٢,٢
الاجمالى	١٠٠

Source : Alia`el mahdy ," survey of foreign investment firms in Egypt ", ERF, February, 2003, p.35.

هذا وقد ذكرت إحدى أوراق العمل أن قيمة صادرات مشروعات الاستثمار داخل البلاد ، بلغت ٢,٥ مليار جنيه فى عام ١٩٩٩ ، بنسبة تقدر بحوالى ٧,٦٪ من اجمالى المبيعات. هذا وقد بلغت نسبة الصادرات الصناعية حوالى ٨٣٪ من اجمالى صادرات مشروعات الاستثمار داخل البلاد فى نفس العام[٢٥]. وفى دراسة أخرى قامت بفحص الميزان التجارى لعينة من الشركات الصناعية (١٢ شركة)

فى قطاعات : السيارات - الأدوية - الأغذية - السلع الكيماوية - مواد البناء ، تبين أنه حقق عجزا قدره ١,٦ مليار جنيه ، وذلك فى عام ٢٠٠٠[٢٦]

القسم الثالث : تقييم اداء الصادرات الصناعية والاستثمار الاجنبى الصناعى فى مصر

يتناول هذا الجزء تقييم اداء الصادرات الصناعية المصرية والاستثمار الاجنبى الصناعى فى مصر وذلك من خلال تحليل اتجاه وهيكل كل منهما ، ثم مقارنة هذا الاداء ببعض دول العالم.

اولا : تحليل اتجاه وهيكل الصادرات الصناعية المصرية

تشير الارقام الواردة فى الجدول رقم (٥) الى ان الصادرات الصناعية تسلك سلوكا غير منتظما، حيث تتذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض وان كان الاتجاه العام لها يعتبر تصاعديا ، هذا وتمثل نسبة الصادرات الصناعية حوالى ٤٧٪ فى المتوسط من اجمالى الصادرات السلعية ، وقد بلغ معدل النمو السنوى لها حوالى ٨٪ فى المتوسط خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٢[٢٧]

جدول رقم (٥)

تطور قيمة الصادرات الصناعية لمصر خلال الفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٢ مليون جنيه

السنوات	قيمة الصادرات الصناعية	معدل النمو السنوى	نسبة الصادرات الصناعية الى اجمالى الصادرات السلعية ٪
١٩٩٥	٦٣١٦	-	٥٣
١٩٩٦	٥١١٢	-١٩,١	٤٢
١٩٩٧	٦٠٥٧	١٨,٥	٤٥
١٩٩٨	٦٠٢٠	-٠,٦	٥٥
١٩٩٩	٥٨١٠	-٣,٥	٤٨
٢٠٠٠	٧٦٣٩	٣١,٥	٤٧
٢٠٠١	٦٨٨٩	-٩,٨	٤٢
٢٠٠٢	٩٧٢١	٤١,١	٤٦
المتوسط	٦٦٩٦	٨,٣	٤٧

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، " الكتاب الاحصائى السنوى " ، سنوات متفرقة.

هذا وبفحص هيكل الصادرات الصناعية ، تبين ان هناك ثلاث مجموعات سلعية رئيسية تستحوذ على ما يزيد عن ٧٥٪ من جملة الصادرات الصناعية ، يأتى فى مقدمتها مجموعة منتجات الغزل والنسيج وهى تمثل ما يقرب من نصف الصادرات الصناعية (حوالى ٤٨٪) يليها مجموعة المنتجات الكيماوية والدوائية بنسبة تقترب من ٢٠٪ ، ثم المنتجات المعدنية بنسبة ١٩٪ ، وذلك على النحو الذى يوضحه الجدول رقم (٦).

جدول رقم (٦)

هيكل الصادرات الصناعية لمصر خلال الفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٢

المجوعة السلعية	الاهمية النسبية للفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٢ (٪)
الغزل والنسيج ومنتجاته	٤٧,٧
الكيماوية والدوائية	١٩,٨
المعدنية	١٨,٩
مواد البناء والتعدينية	٧,٥
الغذائية	٣,٠
الهندسية	٢,٧
الخشبية	٠,٤
اجمالى الصادرات الصناعية	١٠٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ،الكتاب الاحصائى السنوى ، اعداد متفرقة.

وبمقارنة الاداء التصديرى لمصر ببعض الدول المتقدمة والنامية ، تبين ان نسبة الصادرات الصناعية المصرية الى اجمالى الصادرات السلعية تعتبر متواضعة مقارنة بالدول الاخرى محل المقارنة ، كما ان نسبة الصادرات من المنتجات عالية التكنولوجيا الى الصادرات الصناعية متدنية جدا على الرغم من انها تعتبرمن الصناعات الديناميكية التى يتسارع معدل نموها فى التجارة العالمية ، وذلك على النحوالذى يوضحه الجدول رقم (٧).

جدول رقم (٧)

الاداء التصديرى المقارن للصادرات الصناعية لعام ٢٠٠٢

الدولة	نسبة الصادرات الصناعية الى الصادرات السلعية ٪	نسبة الصادرات من المنتجات عالية التكنولوجيا إلى الصادرات الصناعية ٢٠٠٢ ٪
اسرائيل	٩٣	٢٠
كوريا	٩٢	٣٢
تركيا	٨٤	٢
رومانيا	٨١	٣
الهند	٧٥	٥
تونس	٨٢	٤
تايلاند	٧٤	٣١
جنوب افريقيا	٦٣	٥
الاردن	٦٨	٣
مصر	٤٦	١

المصدر : البنك الدولى ، مؤشرات التنمية العالمية ، ٢٠٠٤.

ثانيا : تحليل اتجاه وهيكل الاستثمار الاجنبى الصناعى فى مصر

تشيرالارقام الواردة فى الجدول رقم (٨) الى ان الاستثمار الاجنبى المباشر الصناعى اخذ اتجاها تصاعديا منذ عام ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٢ ، وتبلغ متوسط نسبة الاستثمار الاجنبى المباشر فى قطاع الصناعة حوالى ٣٤٪ من اجمالى الاستثمار الاجنبى المباشر، محققا معدل نمو سنوى بلغ حوالى ٢٧٪ فى المتوسط.

جدول رقم (٨)

تطور قيمة الاستثمار الاجنبى الصناعى فى مصر خلال الفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٢

السنوات	الاستثمار الاجنبى المباشر الصناعى	معدل النمو السنوى	نسبة الاستثمار المباشر الصناعى الى اجمالى الاستثمارالمباشر ٪
١٩٩٥	٣٩٨	-	٢٦,٥
١٩٩٦	٨٦٧	١١٧٨	٤٣,٤
١٩٩٧	٩٨٢	١٣,٣	٣٤,٠
١٩٩٨	٩٨٢	٠,٠	٢٥,٢
١٩٩٩	٨١٩	١٦,٦-	٢٥,٠
٢٠٠٠	١١٢٣	٣٧,١	٢٦,٩
٢٠٠١	١١٠٥	١,٦-	٣٩,٤
٢٠٠٢	١٥٤٨	٤٠,١	٥١,٧
المتوسط	٩٧٨	٢٧,٢	٣٤,٠

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، البيانات الاحصائية

وبفحص هيكل الاستثمارالاجنبى المباشر الصناعى يتبن ان قطاعات المنتجات الغذائية والكيماوية والدوائية تستحوز على اكثر من ٥٠٪ من اجمالى الاستثمار الاجنبى المباشر الصناعى ، وهى تاتى فى مقدمة القطاعات الصناعية التى يتدفق اليها الاستثمارالاجنبى المباشر. كما يتضح من جدول (٩).

جدول (٩)

هيكل الاستثمار الاجنبى المباشر الصناعى خلال الفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٢ مليون جنيه

القطاع	القيمة	نسبة ٪
قطاع الكيماوية والدوائية	٢٩٠,٨	٢٩,٧
قطاع الغذائية	٢١٨,١	٢٢,٣
قطاع الهندسية	١٧٠,٠	١٧,٤
قطاع مواد البناء والتعدينية	١٦٨,١	١٧,٢
قطاع المعدنية	٦٧,١	٦,٩
قطاع الغزل والنسيج	٥٧,٤	٥,٩
قطاع الخشبية	٦,٥	٠,٧
اجمالى قطاع الصناعة التحويلية	٩٧٨,٠	١٠٠,٠

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، البيانات الاحصائية

ويوضح الجدول رقم (١٠) أن نصيب تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر بلغ حوالى ٢,١٨٪ من إجمالى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الدول النامية، و٦٣٪ من اجمالى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى دول شمال أفريقيا ، فى عام ١٩٩٠ ، انخفض الى حوالى ٠,٤٪ فقط ، والى حوالى١٨,٣٪ ، فى عام ٢٠٠٢ على الترتيب.

جدول رقم (١٠)

نصيب مصر من تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الواردة الى الدول النامية وشمال افريقى

السنة	نصيب تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر لمصر إلى الدول النامية (٪)	نصيب تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر لمصر إلى دول شمال أفريقيا (٪
١٩٩٠	٢,١٨	٦٣
١٩٩٥	٠,٥٧	٤٧,٤
٢٠٠٠	٠,٥	٣٩,٥
٢٠٠٢	٠,٤	١٨,٣
متوسط الفترة	٠,٧٢	٣٥,٩

المصدر: تقرير الاستثمار العالمى ٢٠٠٣.

ويشير وضع مصر بالنسبة لمؤشرأداء وإمكانات الاستثمارالذى يصدره الاونكتاد ، الى انه بالنسبة لمؤشر الأداء فقد احتلت مصر المركز (١١٠) وبالنسبة لمؤشر الإمكانات احتلت مصر المركز (٧٠) وذلك من بين ١٤٠ دولة خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٠١) ويصنف تقرير الأونكتاد مصر فى مجموعة ما دون الإمكانات عن الفترة (١٩٩٩-٢٠٠١) أى أن مصر تجتذب تدفقات ضئيلة نسبيا من الاستثمارالأجنبى المباشر بالمقارنة بإمكاناتها التى لم تستغلها بعد.[٢٨] هذا وبمقارنة هيكل الاستثمار الاجنبى المباشر الصناعى وهيكل الصادرات الصناعية ، يتبين انه فيما عدا التوافق النسبى بين نصيب الاستثمار الاجنبى المباشر ونصيب الصادرات بالنسبة للمنتجات الكيماوية والدوائية ، فان المنتجات الصناعية الاكثر تصديرا (منتجات الغزل والنسيج، والمنتجات الدوائية) تختلف عن نظيرتها الاكثر جذبا للاستثمارالاجنبى المباشر(المنتجات الغذائية، والمنتجات الهندسية).

ويمكن تفسيرعدم التماثل بين هيكل كل من الاستثمار الاجنبى المباشر الصناعى ، والصادرات الصناعية ، الى ان الاستثمار الاجنبى المباشر يكون فى المقام الاول متوجها لخدمة السوق المحلى، ومن ناحية اخرى يشير الى عدم استغلال الاستثمارالاجنبى المباشر للمزايا التنافسية والنسبية التى تنعكس فى الصادرات الصناعية ، حيث يبين الجدول رقم (١١) ان المنتجات الصناعية التى تتمتع فيها مصر بمزايا نسبية (الملابس الجاهزة - المنسوجات - المنتجات الجلدية) لايتدفق اليها الاستثمار الاجنبى المباشر بشكل كبير ، بينما المنتجات التى لاتتمتع فيها مصر بمزايا نسبية ، مثل (الكيماويات - الاجهزة غير الكهربائية - المكونات الالكترونية - الاغذية المصنعة) يتدفق اليها الاستثمارالاجنبى المباشر بشكل واضح. وتشير هذه النتيجة الى ضرورة الاهتمام بجذب الاستثمار الاجنبى المباشر الذى يساهم فى نمو الصادرات الصناعية بدرجة اكبر من توجهه لخدمة السوق المحلى.

جدول رقم (١١)

اوضاع الميزة النسبية للمنتجات الصناعية المصرية

المنتجات الصناعية	قيمة مؤشرالميزة النسبية الظاهرة (RCA)
المنسوجات	٣,٢١
الملابس الجاهزة	٣,٤٩
المنتجات الجلدية	١,٠٤
الكيماويات	٠,٠٦٢
الاجهزة غير الكهربائية	٠,١٨
المكونات الالكترونية	٠,١١
الاغذية المصنعة	٠,٨٥

Source : ITC ،2002.

القسم الرابع : التحليل الكمى لاختبار العلاقة بين الاستثمار الاجنبى والصادرات الصناعية فى مصر

يتناول هذا الجزء من الدراسة تحديد الاثر الكمى للاستثمار الاجنبى المباشرالصناعى على الصادرات الصناعية المصرية ، وذلك من خلال صياغة دالة عرض للصادرات وتقديرها قياسيا ، حيث يتم اولا استعراض لتوصيف النموذج ومنهجية التقدير ، ثم يتبعه تحليل النتائج المستمدة من القياس الكمى.

١- توصيف النموذج ومنهجية التقدير

فى سبيل اجراء التحليل الكمى لاختبار العلاقة بين الاستثمار الاجنبى المباشر الصناعى ، والصادرات الصناعية ، سوف يتم توظيف دالة عرض للصادرات معدلة لاغراض اختبار فرضية الدراسة ، على النحو التالى[٢٩]

IND_exp = f(IND_fdi , Lp/Xp,INF_invst, IND_wage, REER, IND_exp-1)

حيث :

IND-exp = قيمة الصادرات الصناعية الحقيقية (مكمشة بالرقم القياسى لاسعار الجملة)

IND-fdi = قيمة الاستثمار الاجنبى المباشر الصناعى الحقيقى (مكمش بالرقم القياسى لاسعار الجملة)

Lp/Xp= نسبة الاسعار المحلية (معبرا عنها بالرقم القياسى لاسعار الجملة) الى اسعار التصدير (معبرا عنها بالرقم القياسى لقيمة وحدة الصادرات)

INF-invst = قيمة الاستثمارات الحقيقية فى قطاعات البنية الاساسية (النقل والمواصلات والمرافق) مكمشة بالرقم القياسى لاسعار الجملة.

IND-wage = معدل الاجر الحقيقى فى قطاع الصناعة (للتعبيرعن التنافسية السعرية)

REER = سعر الصرف الحقيقى الفعال

IND-exp-1 = الصادرات الصناعية المبطاة بسنة سابقة

ولتقديرالمعادلة السابقة قياسيا سوف يتم استخدام نموذج يستند الى Panel Analysis، والذى شهد تطورا كبيرا خلال العقد الماضى وهو عبارة عن مزيج من السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية[٣٠]

ويتميز هذا النموذج مقارنة بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) فى ان هذه الاخيرة

لاتأخذ فى الحسبان التغيرات المشاهدة فى خصائص البيانات خاصة بين القطاعات والوحدات المختلفة، بينما يتضمن هذا النموذج جميع المعلومات المتوفرة فى تقدير معاملات النموذج، وبهذا فهو يعد منهجا معلوماتيا كاملا للتقدير، بالاضافة الى انه يحسن من كمية ونوعية البيانات المستخدمة وذلك بخلاف النماذج الأخرى التى تعتمد فقط على السلاسل الزمنية أو البيانات المقطعية. كذلك يتميز هذا النموذج بقدرته على تضمين الاختلافات غير المشاهدة وغير المتجانسة التى لا تتغير فى الأجل القصير بين القطاعات المختلفة ، هذا بالاضافة الى انه يعالج المشكلة الخاصة بعدم توافر سلسلة بيانات طويلة عن المتغيرات محل التحليل ، حيث يقوم بالجمع بين بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية بما يؤدى الى زيادة عدد المشاهدات وبذلك يمكن تحقيق درجة أعلى من الكفاءة فى التحليل.

ويمكن التعبير عن دالة عرض الصادرات الصناعية - المستخدمة فى التحليل - قياسيا بالصيغة التالية:

$$Y_{it} = a + x_{it}\beta + \mu_{it}$$

$$t=1980, \ldots T, \; i=1,2,\ldots N$$

حيث إن:

Y_{it}: الصادرات الصناعية الحقيقية فى القطاع i فى السنة t.

x_{it} : مصفوفة المتغيرات المفسرة ، القيمة السابقة Lagged للمتغير التابع.

N : اجمالى عدد القطاعات.

t: الفترة الزمنية (١٩٨٠-٢٠٠٢).

β,a: المعلمات الخاصة بالمتغيرات المفسرة.

μ_{it} :حد خطأ.

ويتم تقدير النموذج باستخدام صيغة " Fixed-effects التى تأخذ فى الاعتبار الأثر الخاص بكل قطاع من القطاعات الاقتصادية مثل: الهيكل المؤسسى، والخصائص التكنولوجية وغيرها من الخصائص التى ينفرد بها كل قطاع على حدة ، والتى تؤثر بدورها على الصادرات الصناعية لكل قطاع وتكون بطبيعتها ثابتة فى الأجل القصير والمتوسط. وتعتمد منهجية التقديرعلى التناسب بين عدد القطاعات وطول السلسلة الزمنية للبيانات. حيث تختلف نماذج Panel Data تبعا لعدد القطاعات (N). وعدد السنوات فى السلاسل الزمنية (T) ونظرا لان الفترة الزمنية للنموذج(T)

(٢٣عاما) اكبر من عدد القطاعات (N) (سبع قطاعات) unbalanced panels لذا فان أسلوب التقدير الامثل هو ما يعرف "Within group" حيث يكون "Within estimator" له مستوى تحيز اقل تقاربياasymptotically.

وتحتوى مصفوفة المتغيرات المفسرة على بعض المتغيرات التى تختلف على المستوى القطاعى وعبر الزمن مثل الاستثمار الاجنبى المباشرالصناعى ، كما تحتوى المصفوفة على بعض المتغيرات التى تختلف عبر الزمن وتكون ثابتة على مستوى القطاعات مثل : نسبة الاسعار المحلية الى اسعار التصدير ، قيمة الاستثمارات فى قطاعات البنية الاساسية ، معدل الاجر الحقيقى ، سعر الصرف الحقيقى الفعال(٣١).

وتتضمن البيانات المقطعية سبع قطاعات هى : قطاع الغزل والنسيج ومنتجاته ، قطاع المنتجات الغذائية ، قطاع المنتجات الكيماوية والدوائية ، قطاع المنتجات الخشبية ، قطاع المنتجات الهندسية ، قطاع المنتجات المعدنية ، قطاع منتجات مواد البناء والتعدينية ، وتمثل بيانات السلاسل الزمنية مشاهدات عن كل قطاع خلال الفترة من ١٩٨٠ الى٢٠٠٢ .

٢- تحليل نتائج النموذج

يتضح من خلال نتائج النموذج القياسى الواردة فى الجدول رقم (١٢) ما يلى:

١- التاثير السالب والمعنوى لمتغير الاستثمار الاجنبى المباشر الحقيقى القطاعى على الصادرات الصناعية القطاعية فى مصر ويمكن تفسير هذه النتيجة المتوقعة - من خلال النظر الى انواع الاستثمارالاجنبى المباشر السابق ذكرها فى الجزء السابق - الى ان معظم تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر الواردة الى مصر للقطاعات المختلفة تعتبرمن النوع الذى يخدم السوق المحلى والقافز للحواجز الجمركية (jumping FDI)، الامرالذى اكدته معظم الدراسات التى تناولت طبيعة الاستثمار الاجنبى المباشر العامل فى مصر، ومن جانب اخر يلقى الضوء على ضرورة وجود استراتيجية محددة لاستهداف استثمارات اجنبية مباشرة تصديرية.(٣٢)

٢- تبين ان الاستثمارات فى البنية الاساسية لها تاثير موجب ومعنوى على الصادرات الصناعية فى مصر وتعتبرهذه النتيجة منطقية فى ضوء الدراسات السابقة التى اظهرت اهمية وجود بنية اساسية متطورة وكفؤة كمحدد هام لنمو الصادرات المصرية ، وكذلك فى ضوء الواقع العملى المشاهد المتمثل فى الجهود المبذولة لتطويرالبنية الاساسية التصديرية (الموانى ، والتخزين والنقل

والشحن، والطرق والمرافق)[٣٣]

٣- جاء معدل اجرالمشتغل (كمؤشرللتعبيرعن التنافسية السعرية) ذا تأثير سالب وغير معنوى على الصادرات الصناعية فى مصر، ولعل هذه النتيجة قد تبدو للوهلة الاولى غير منطقية فى ضوء الوفرة النسبية للايدى العاملة فى مصر والانخفاض النسبى لمعدل اجر العامل المصرى ، ولكنها من ناحية اخرى قد تشيرالى اعتماد الصادرات الصناعية المصرية على الكثافة الراسمالية اكثر من الكثافة العمالية ، او اعتمادها على مزايا نسبية اخرى بخلاف اجر العامل ، مثل توافر المواد الخام ومدخلات الانتاج المتوافرة محليا ، وفى جميع الاحوال تلقى هذه النتيجة الضوء على اهمية الاهتمام بعوامل التنافسية الهيكلية (انتاجية عوامل الانتاج - جودة وتمايز المنتجات) بشكل اكبر من عوامل التنافسية السعرية لاختراق الاسواق التصديرية.

٤- ايضا توضح معادلة الانحدار، ان سعر الصرف الحقيقى الفعال اظهر تاثيرا سالبا ومعنويا على الصادرات الصناعية فى مصر ، ولعل هذه النتجية تتفق مع الرأى القائل بان تخفيض قيمة العملة الوطنية قد يكون محفزا للصادرات السلعية. ومن ناحية اخرى جاء متغير نسبة الاسعار المحلية الى اسعار التصدير ذا اشارة موجبة وغير معنوى احصائيا.

٥- كما تبين أن القيم السابقة للصادرات الصناعية lagged، اظهرت اثرا موجبا قويا على الصادرات الصناعية القطاعية فى مصر، وهو ما يشير الى ان النجاح فى النفاذ الى الاسواق العالمية يكون مرهونا بالخبرة السابقة فى التصدير الى هذه الاسواق. هذا وتشير المؤشرات الإحصائية معنوية معادلة الانحدار ككل.[٣٤]

القسم الخامس : السياسات المقترحة لتفعيل دورالاستثمار الاجنبى المباشر فى تنمية الصادرات الصناعية

اظهر التحليل الكمى لاختبار العلاقة بين الاستثمار الاجنبى المباشر والصادرات فى قطاع الصناعة الى وجود علاقة عكسية بينهما ، الامر المتوقع نتيجة توجه الاستثمار الاجنبى المباشر الى خدمة السوق المحلى فى المقام الاول ، واذ تسعى مصر الى زيادة الصادرات والاستثمار الاجنبى المباشر بهدف بلوغ معدلات مرتفعة من النمو ، فانها يمكن ان تحقق هذا من خلال تفعيل العلاقة الايجابية بين الصادرات والاستثمار الاجنبى المباشر ، وذلك من خلال تبنى مجموعة من السياسات المقترحة، يتم استعراضها على النحو التالى:

جدول(١٢)

نتائج النموذج القياسى لاختبار العلاقة بين الاستثمار الاجنبى المباشر الصناعى، والصادرات الصناعية

المتغيرات المفسرة	قيمة المعلمة (ت المحسوبة)
IND_fdi (الاستثمار المباشر الحقيقى فى قطاع الصناعة التحويلية)	١٩٢ , ٠ (-٤,٧٥) * * *
INF_invst (الاستثمارات الحقيقية فى قطاعات البنية الاساسية)	٢٦ , ٠ (٣,٠٥)* *
IND_wage (معدل الاجر الحقيقى فى قطاع الصناعة)	٠٠٣ , ٠ (-٠,٠٦)
REER (سعر الصرف الحقيقى الفعال)	٤,٦٧٨- (٢,٠٤-) * *
Lp/Xp (نسبة الاسعار المحلية الى اسعار التصدير)	٢٧٤,٦ (١,٨٩) *
IND_exp-1 (الصادرات الصناعية المبطاة بسنة سابقة).	٣٤١ , ٠ (٣,٣٣)* *
R- Squared	(٠,٣٢)
Chi- Squared (Wald Test)	(١١٣,٥)* *
عدد المشاهدات	١٦١(٢٣عام ×٧قطاعات)

ملاحظة : تعبر القيم بين الاقواس عن احصائية T، حيث *** تشير الى المعنوية عند مستوى ١٪ او اكثر ، ** تشير الى المعنوية عند مستوى ٥٪ او اكثر، * تشير الى المعنوية عند مستوى ١٠٪ او اكثر ، هذا وقد تم اجراء الحسابات باستخدام حزمة البرامج: Give Win 2.10، " An Interface to Imperical Modeling : Feb(2002)

اولا : سياسات تفعيل العلاقة الايجابية بين الاستثمار الاجنبى المباشر والتصدير

أ- سياسات تنمية الروابط مع الشركات متعددة الجنسيات ذات الخبرات التصديرية

تشير البيانات الى ان عدد الشركات متعددة الجنسيات التى تعمل فى قطاع الصناعة المصرى، يبلغ حوالى ١٧٥ شركة فقط وتساهم بحوالى ٣٠٪ من اجمالى التكاليف الاستثمارية للمشروعات التى تساهم فيها ، وهو ما يعد رقما متواضعا بالمقارنة بعدد الشركات متعددة الجنسيات الام والتابعة على مستوى العالم ، ويرجع ذلك فى حقيقة الامر الى النقص فى معرفتنا بالشركات متعددة الجنسيات (سلوكياتها والاستراتيجيات المختلفة لها ، خريطة توزيع انشطتها فى المواقع المختلفة ، محددات جذبها) لذا يجب تصميم استراتيجية واضحة للنفاذ والاتصال بهذه الشركات ذات الصلات القوية بالأسواق العالمية ودعوتها للاستثمار فى مصر وتنمية الروابط معها وذلك من خلال توفير البيانات

والمعلومات عن كافة الشركات متعددة الجنسيات وتوزيعها الجغرافى ومنتجاتها وانشطتها المختلفة.

ب- سياسات الاندماج فى نظم الانتاج الدولية وسلاسل القيمة المضافة العالمية

لاتستطيع دولة ما ان تحقق نجاحا تصديريا بمفردها دون ان تنخرط فى نظم الانتاج الدولية وسلاسل القيمة العالمية ، لذا يجب اجراء دراسات لفهم وتحليل سلاسل القيمة المضافة العالمية بعمق فى الصناعات التحويلية المختلفة وكذلك تحليل هيكل الطلب العالمى وتطوره للوقوف على المناطق التى تستطيع مصر ان تشارك فيها بفاعلية وبما يتفق مع مزاياها النسبية والتنافسية.

وفى هذا الصدد يجب تشجيع مشاركة الشركات المحلية فى سلاسل التوريد التابعة للشركات متعددة الجنسيات ، وكذلك تعزيز دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة كالصناعات المغذية وتفعيل مفاهيم التعاقد من الباطن Subcontracting، والتزويد الخارجى .Outsourcing

جـ- سياسات استهداف الاستثمار الاجنبى المباشر التصديرى

تشير الدلائل العملية ان الدول التى حققت طفرة تصديرية كبيرة ركزت على جذب الاستثمار الاجنبى المباشر الى مجموعة من الصناعات التى تتمتع بمزايا تنافسية محتملة ، وفى هذا الصدد يجب على مصر القيام باستهداف الصناعات التى تخدم استراتيجية تنمية الصادرات والتى تتمتع فيها مصر بمزايا نسبية وتنافسية ، لذا يقترح تصميم خطة لاستهداف الاستثمار الاجنبى المباشر والشركات متعددة الجنسيات فى بعض الصناعات ذات الاداء التصديرى المحتمل : الغزل والنسيج والمنسوجات والملابس الجاهزة - الكيماويات والادوية - الصناعات الغذائية - صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وخاصة بالنسبة للاستثمارات فى الدول الآسيوية والصين والتى تتمتع بصلات قوية بالأسواق العالمية ، حيث تشير بيانات هيئة الاستثمار الى تركز الاستثمار الاجنبى المباشر فى عدد محدود من الدول، حيث تستحوز السعودية - بريطانيا - الكويت - هولندا - ليبيا ، على حوالى ٥٠٪ من اجمالى الاستثمار الاجنبى المباشر.

وفى هذا الصدد يجب العمل على هيكلة هيئة الاستثمار لتقوم بدورالوكالة المتخصصة للترويج للاستثمارالاجنبى المباشر ، تكون المهمة الاساسية لها تصميم استراتيجيات وبرامج التسويق لفهم استراتيجيات وعمليات الشركات متعددة الجنسيات ، وبناء علاقات وثيقة مع المستثمرين الأجانب الموجودين فى الدولة المضيفة ، وتقديم معلومات مفيدة للهيئات الحكومية الأخرى حتى تتمكن من

تحسين جاذبية مناخ الاستثمار للمستثمرين الأجانب.

د- سياسات اتساق الاستثمارالاجنبى المباشر التصديرى مع الاهداف التنموية للدولة

يتعين أن يكون تشجيع الاستثمار الأجنبى المباشر الموجه نحو التصدير جزءا لا يتجزأ من استراتيجية التنمية لمصر ، وما يتطلبه ذلك من تطوير القدرات المحلية ، وذلك من خلال إشراك الشركات الأجنبية المنتسبة فى تطوير ورفع مستوى الموارد البشرية ، ورفع مستوى القدرات التكنولوجية للموردين المحليين، وتشجيع إنشاء اتحادات أو نوادى الموردين، وتوفير التدريب المشترك. وانشاء بنية أساسية رفيعة المستوى فى مناطق تجهيز الصادرات والتجمعات الصناعية.

هـ - سياسات الاستفادة من التكتلات الاقليمية وتفعليها

يتدفق الاستثمار الاجنبى المباشر التصديرى الى الدول التى تمتلك شبكة كبيرة من المشاركات واتفاقيات التجارة الاقليمية ، وفى هذا الصدد يجب استثمار اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبى، وتفعيل اتفاقية تسيير التبادل التجارى بين الدول العربية ، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بالإضافة الى اتفاقيات مناطق التجارة الحرة الثنائية ومتعددة الأطراف ، حيث يفترض أن يترتب على هذه الاتفاقيات وسريانها آثار توسعية على حجم السوق الخارجى ، و كذلك استثمار بروتوكول (الكويز) الذى وقعته مصر ، لجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة التصديرية والسعى لاقامة منطقة التجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة الامريكية.

ثانيا : سياسات تهيئة بيئة الأعمال فى مصر لجذب المزيد من الاستثمار الاجنبى المباشر

أ- سياسات منح الحوافز المالية

فى ضوء التأكد من عدم جدوى الاعفاءات الضريبية ، كحافز لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة - وهو ما تسير عليه مصر الان - يقترح تصميم مجموعة حوافز اخرى جاذبة وفعالة. وتشير التجارب الدولية ان هناك بعض الحوافز التى قد يكون لها تاثير فعال فى جذب الاستثمار الاجنبى المباشر، وفى هذا الصدد يمكن اتباع الاتى :

- بحث الاستفادة من تجارب بعض الدول في منح علاوات للاستثمار تمثل نسبة من نفقات المشروع شاملة رأس المال العامل (تجربة ايرلندا واسرائيل).

- ربط الحوافز المقدمة بتحقيق هدف زيادة الصادرات ، وذلك من خلال تقديم الحكومة

لمساعدات مالية مباشرة للشركات الهادفة الى تحقيق حجم معين من الصادرات من خلال تطوير صندوق دعم الصادرات.

- دعم المستثمرين المصدرين وتشجيعهم في بداية النشاط عن طريق منحهم أراضى بالمجان فى المناطق الصناعية التى تخصص نسبة من انتاجها للتصدير.

- توفير دعم حكومى فيما يتعلق بتنمية وادارة القدرات التكنولوجية للصناعات التحويلية والتى يجب النظر اليها باعتبارها جزءا اساسيا من السياسة الصناعية لمصر، وذلك من خلال انشاء صندوق لرعاية وتمويل مشروعات البحث والتطوير بحيث تكون مهمته الآتى :

- توفير قروض ميسرة حتى ٣٠٪ - ٥٠٪ من اجمالى الاستثمارات المخصصة للاستثمارات فى مجال البحوث والتطوير وتطوير المنتجات القائمة والجديدة، وذلك على النحو الذى قامت به تركيا.

- توفير المعلومات التكنولوجية والمساعدة فى ادارة التكنولوجيا على مستوى الصناعة والمنشآت.

- مساهمة الدولة بنسبة في تكاليف التأمينات الاجتماعية للمشروعات التصديرية كثيفة العمالة.

ب- سياسات تبسيط إجراءات إقامة الأعمال

يجب العمل على تبسيط الإجراءات اللازمة لتأسيس المشروعات ، وكذلك العمل على اختصار الفترة اللازمة للحصول على التصاريح المطلوبة لتأسيس الشركات ، بالإضافة إلى تخفيض تكاليف تأسيس الشركات ، الى جانب تصميم آليات فعالة لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار الأجنبى المباشر والمنازعات التجارية ، والاسراع بانشاء محاكم الاستثمار الخاصة.[٣٥]

وكذلك تفعيل خدمة الشباك الواحد One stop shop والذى لجأت اليه العديد من الدول وذلك للتيسير على المستثمرين ، ومواجهه عدم كفاءة الأجهزة والروتين عن طريق تطوير تقليل عدد الخطوات الإجرائية والإدارية المطلوبة وكذلك تقديم الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبى ، وتعريف المستثمر بالتشريعات وتكلفة الاستثمار ، والتأكيد على أن القوانين والتشريعات المرتبطة الاستثمار الأجنبى المباشر الموجه للتصدير من السهل فهمها والتعامل معها من قبل المستثمرين.

جـ- سياسات تطوير وتنمية المزايا المطلقة

ان جذب الاستثمار الاجنبى المباشر التصديرى وتحوله الى القطاعات ذات القيمة المضافة الاعلى ، يتطلب النظر الى ما وراء المزايا النسبية الى المزايا المطلقة من خلال تطوير بنية أساسية ملائمة واستغلال للطاقات المحلية ، وتحسين مزاياها التوطينية وإعادة هيكلة قاعدتها الانتاجية، ودعم المهارات البشرية وزيادة انتاجيتها من خلال تصميم برنامج لتاهيل الكوادر البشرية ويتم ذلك من خلال تصميم برنامج تدعيم التدريب المهنى للعاملين فى القطاعات التى تشهد تطورا تكنولوجيا، وانجاز المشروع القومى لتوصيف الوظائف والمهارات حتى يسهل على المستثمر الأجنبى تحديد التكلفة الفعلية للعمالة(٣٦)

د- سياسات الاهتمام بخدمات ما بعد الاستثمار

يعد توفير خدمات ما بعد الاستثمار من أهم العوامل التى تساعد على زيادة تنافسية الدولة المضيفة مقارنة بالدول الأخرى. ولقد قامت بعض الدول بتنفيذ نظام Investment Tracing System ويهدف هذا النظام إلى متابعة المستثمرين فى مختلف مراحل الاستثمار منذ بداية التأسيس إلى ما بعد الإنتاج، حيث يتم تعيين مندوب يسمى Case Officer لكل منطقة من مناطق الاستثمار وذلك لمتابعة المستثمرين وعمل تقارير متابعة عن وضع كل مستثمر فى مراحل الاستثمار المختلفة، وأهم المشكلات التى تواجه هؤلاء المستثمرين ويمكن اعتبار هؤلاء المندوبين بمثابة حلقة وصل بين المستثمرين من جهة ومكاتب تشجيع الاستثمار من جهة أخرى.

ملاحق الدراسة
ملحق رقم (١)

منهجية اجراء التوافق بين هيكل الصادرات الصناعية والاستثمار الصناعى

للتغلب على مشكلة عدم التطابق والتوافق بين الاستثمار فى الانشطة الصناعية ومايقابلها من صادرات لهذه الانشطة ، بسبب تقسيم الانشطة الصناعية للاستثمار الاجنبى المباشر طبقا لبيانات الهيئة العامة للاستثمار والذى لايخضع لنظام تكويد متعارف عليه - حيث يتم تقسيم الانشطة تقسيما تحكميا الى حد ما - حيث يتكون النشاط الصناعى الواحد لعدة سلع غير متجانسة ، وفى المقابل تقسيم الصادرات بناءً على المجموعات السلعية ، فقد تم القيام بعملية اعادة تجميع Re-Grouping لتحقيق التوافق بين كل من الانشطة الصناعية التى يقسم الاستثمار الاجنبى المباشر على اساسها من ناحية ، والمجموعات السلعية التى تكون الصادرات الصناعية من ناحية اخرى ، وذلك على النحو الوارد فى الجدول التالى:

المقابلة بين انشطة الاستثمار الاجنبى الصناعى والصادرات الصناعية

الانشطة الصناعية التابعة للهيئة العامة للاستثمار	تقسيم الصادرات طبقا للمجموعات السلعية للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء
الغزل والنسيج	مواد نسيجية ومصنوعاتها
الغذائية	منتجات غذائية ومشروبات وتبغ
الكيماوية والدوائية	منتجات الصناعات الكيماوية - الراتنجات واللدائن الصناعية والسليلوز والمطاط - احذية واغطية راس - جلود وفراء ومصنوعاتها - مواد لصناعة الورق وورق ومنتجاته
الخشبية	خشب ومصنوعاته
الهندسية	الات واجهزة كهربائية واجزائها - معدات نقل - اجهزة للبصريات والسينما والطب وساعات
المعدنية	معادن عادية ومصنوعاتها - تحف فنية وتحف للمجموعات الاثرية - لؤلؤ واحجار كريمة وحلى ونقود
مواد البناء والتعدينية	مصنوعات من حجر اسمنت واسبستوس وزجاج

المصدر : استنادا الى اعادة التجميع من قبل الباحث

جدول رقم (١)

تطور الاستثمار الاجنى المباشر فى الانشطة الصناعية المختلفة

مليون جنيه مصرى

السنوات	قطاع الغزل والنسيج	قطاع الغذائية	قطاع الكيماوية والدوائية	قطاع الخشبية	قطاع الهندسية	قطاع المعدنية	قطاع موادالبناء والتعدينية	اجمالى قطاع الصناعة
١٩٨٠	٣	١٤	١٠٥	١	١	٢٢	٢٣	١٦٩
١٩٨١	٥٧	٨	٧	١	٢	٥	٩	٨٩
١٩٨٢	١	١٠	٢٠	.	٣	٢٠٠	١	٢٣٥
١٩٨٣	٤	١٠	٦٧	.	٥١	١	٣٢	١٦٥
١٩٨٤	٣	٦	٨٨	.	٣	١	٣	١٠٤
١٩٨٥	١	١	١٠٥	١	٦	١	٢	١١٧
١٩٨٦	٩	٧	٢٧٢	.	١٨	١٩	١	٣٢٦
١٩٨٧	.	١٥	٦	.	٢	٢	١	٢٦
١٩٨٨	١٠	٤١	١٤	.	١٢٩	.	٢	١٩٦
١٩٨٩	٥	١٢	٢٥	.	٣٦	١	.	٧٩
١٩٩٠	٥	.	٦	٤	٤٤	١	٥	٦٥
١٩٩١	١٥٨	٩	١	.	٣	.	.	١٧١
١٩٩٢	٢٠	٣١٥	٣٥٦	.	٢٩	٥٢	٧	٧٧٩
١٩٩٣	١٨	٩١	١٢٦	.	٥٢	١٧	.	٣٠٤
١٩٩٤	٧	٨٢	٦١	.	١٥	٩٤	٥١	٣١٠
١٩٩٥	١٤	١٥٧	١٢٨	٥	٥٧	٣٦	١	٣٩٨
١٩٩٦	١٢٢	٢١	٢٦٤	٣	٢١١	١١	٢٣٥	٨٦٧
١٩٩٧	٢٧	١٦٠	١٢٠	٢١	١٨١	١٣٧	٣٣٦	٩٨٢
١٩٩٨	٥٧	٣٨١	٢٩٥	١	١٥٥	١٤	٧٩	٩٨٢
١٩٩٩	٤٤	٤٤١	١٠٩	٣	٥٣	٧٩	٩٠	٨١٩
٢٠٠٠	٣٣	١٤٢	٤٦٤	٥	٢١٢	١٠٢	١٦٥	١١٢٣
٢٠٠١	٣٠	٢٠٨	٣٨٧	٩	١٩٠	٦٥	٢١٦	١١٠٥
٢٠٠٢	١٣٢	٢٣٥	٥٥٩	٥	٣٠١	٩٣	٢٢٣	١٥٤٨

المصدر : البيانات الاحصائية المنشورة فى التقارير الصادرة عن الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

جدول رقم (٢)

تطور الصادرات الصناعية من الانشطة الصناعية المختلفة

مليون جنيه مصرى

السنوات	قطاع الغزل والنسيج	قطاع الغذائية	قطاع الكيماوية والدوائية	قطاع الخشبية	قطاع الهندسية	قطاع المعدنية	قطاع موادالبناء والتعدينية	اجمالى قطاع الصناعة
١٩٨٠	٥١٩,٣	٢٣,٩	١٧,١	٠,٢	١,٢	٦٥,٣	٠,٣	٦٢٨,٠
١٩٨١	٥٠١,٧	٣٢,٩	٢٣,٠	٠,٢	٠,٩	١٠٠,٢	٠,٨	٦٥٩,٧
١٩٨٢	٤٢٦,٤	٢٦,٣	٤٠,١	٠,٢	٠,٤	٩٠,٠	٠,٤	٥٨٣,٨
١٩٨٣	٥١٠,٨	٢١,٦	٥١,٨	٠,١	١,٦	٩١,٥	٠,٧	٦٧٨,٢
١٩٨٤	٥٧١,٠	١٦,٧	٦٠,٤	٠,٢	٠,٦	١١٦,٨	٠,٢	٧٦٥,٩
١٩٨٥	٥٢١,٦	١٦,٨	٣٠,٥	٠,٣	٢,٧	١٠٩,٩	٠,٢	٦٨٢,٠
١٩٨٦	٦٤٠,٣	٢٠,٤	٥٢,٣	٠,٣	٣,٠	١٣٩,٥	٢,١	٨٥٧,٩
١٩٨٧	١١٦٣,٨	٣٣,٢	٩٤,٨	٢,١	٤,٣	٢٩٣,٧	٤,٩	١٥٩٦,٨
١٩٨٨	١٣٩٢,٥	٥٠,٠	١٦٤,٢	٣,٥	١٥,٥	٦٢٧,١	١٦,١	٢٢٦٨,٧
١٩٨٩	٢١٥٦,٣	٩٤,٦	٣٣٩,٧	٦,٢	٢٦,١	٧٩٣,٩	٣٩,٨	٣٤٥٦,٦
١٩٩٠	٢٤٤٥,٧	١٢٤,٦	٤٧٠,٠	١٧,٢	٥٦,٨	٩٣٨,٤	٣٦,٨	٤٠٨٩,٥
١٩٩١	٢٣٤٦,٩	٢١٧,٩	٧٣٥,٠	١٥,٧	١٥٢,٥	٨٤٠,١	٩١,٢	٤٣٩٩,٣
١٩٩٢	٢١٠٢,٣	١٨٧,٤	٧٧٣,٩	١٥,٧	١٩٣,٤	١٢٩٩,٠	٧٧,٦	٤٦٤٩,٢
١٩٩٣	٢١٥٩,٨	٢٠٤,١	٥٧١,٥	٢٢,٦	١١١,١	١١٠٢,٢	٩٨,٠	٤٢٦٩,٣
١٩٩٤	٣٨١٢,١	١٥٨,٥	٧٥٥,٧	٣٨,٣	٧٨,٣	١٢٧٩,٨	١٢٠,٤	٦٢٤٣,١
١٩٩٥	٣٥٠٥,٢	٢٠٢,٤	٩١٣,٢	٥٨,٢	٩٥,٣	١٤٠٩,٩	١٣٢,٣	٦٣١٦,٥
١٩٩٦	٢٧٧٢,٢	١٨٤,٧	٨٥٦,٦	٢٦,٦	٩٤,٩	١٠٣٧,٧	١٣٩,٠	٥١١١,٧
١٩٩٧	٣٢٢٤,٩	١٦٨,٣	١٠٢٣,٢	٢٢,٨	٢٤٥,٠	١٠٨٤,٨	٢٨٨,١	٦٠٥٧,٢
١٩٩٨	٣٢٧٢,٠	١١٣,٠	١٢١٠,٠	١٦,٠	١٦٤,٠	٩٨٥,٠	٢٦١,٠	٦٠٢٠,٠
١٩٩٩	٣٠٣٥,٤	١٢٠,١	١٣٤٤,٦	١٠,٤	١٥٣,١	٧٩٤,٦	٣٥١,٤	٥٨٠٩,٦
٢٠٠٠	٢٤٣,١	٢٠٠,٠	١٥٤٩,٠	١٦,٠	١٨٥,٠	١٠٧١,٠	١٣٧٥,٠	٧٦٣٩,٠
٢٠٠١	٢٨٨٠,٩	٢٦٧,٣	١٨٣١,٦	٢٥,٦	٢٢١,٦	١٢٧٤,٧	٣٨٧,٤	٦٨٨٩,١
٢٠٠٢	٣٦٢٢,٩	٣٣٣,١	١٨٧٧,٨	١٧,٣	٣١٠,٢	٢٤٧٢,٤	١٠٨٧,٢	٩٧٢١,٠

المصدر : الكتاب الاحصائى السنوى، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، اعداد مختلفه.

جدول رقم (٣)

المتغيرات المفسرة الاخرى المستخدمة فى نموذج الانحدار Panel

السنوات	الاستثمار فى قطاعات البنيةالاساسية مليون جنيه مصرى (١)	متوسط اجر المشتغل فى قطاع الصناعة (جنيه مصرى) (٢)	سعر الصرف الحقيقى الفعال (٣)	الرقم القياسى لاسعار المستهلكين ١٩٩٥=١٠٠ (٤)	الرقم القياسى لاسعار الجملة ١٩٩٥=١٠٠ (٥)	الرقم القياسى لقيمة وحدة الصادرات الصناعية ١٩٩٥=١٠٠ (٦)	الرقم القياسى لاسعار الجملة فى مصر/الرقم القياسى لقيمة وحدة الصادرات الصناعية (٧)
١٩٨٠	١٠٥٤,٦	٦٢١,٠	٨٠,٥	١١,٠	١٤,٧	١٠٧,٠	٠,١٤
١٩٨١	١٣٣١,١	٩٣١,٣	٨٩,٧	١٢,١	١٥,٨	٨٤,١	٠,١٩
١٩٨٢	١٨٣١,١	١٢٣٣,٤	٩٠,٣	١٣,٩	١٧,٣	٩٧,٨	٠,١٨
١٩٨٣	٢٢١٧,٧	١٤٠٣,٦	٨٢,٩	١٦,٢	٢٠,١	٦٥,٨	٠,٣١
١٩٨٤	٢٤٥٣,٠	١٦٠٧,٠	٩٢,٧	١٨,٩	٢٢,١	٦٨,٧	٠,٣٢
١٩٨٥	٢٩٠٠,٥	١٧٦٥,٥	٨٥,٢	٢١,٢	٢٥,١	٧٠,٧	٠,٣٥
١٩٨٦	٣٥٨٨,٥	١٨٨٦,٦	٧٣,٥	٢٦,٣	٢٩,٤	١٠٤,٨	٠,٢٨
١٩٨٧	٤٤٨٧,٣	٢١٨٠,٤	٦٩,٣	٣١,٤	٣٣,٤	١٧٩,٤	٠,١٩
١٩٨٨	٤٨٢٩,٢	٢٥٤٤,٧	٧١,٣	٣٧,٠	٤٢,١	١٧٩,٧	٠,١٤
١٩٨٩	٥٣٣١,٠	٢٩٣٢,٩	٧٨,٠	٤٤,٨	٥٣,٧	١٨٨,٩	٠,٢٨
١٩٩٠	٦٠٦٣,٣	٣٣٧٦,٧	٧٦,٣	٥٢,٥	٦٢,٧	٨٣,٠	٠ ٧٥
١٩٩١	٦٨٢٩,٩	٣٧٢٢,٥	٧١,٠	٦٢,٨	٧٣,٨	٩٠,٠	٠,٨٢
١٩٩٢	٧٦٠١,٥	٤٠٠٩,٧	٧٤,٠	٧١,٣	٨٢,٨	٩٧,٠	٠,٨٥
١٩٩٣	٨١٤١,٤	٤٣٣٥,٠	٨٠,٣	٧٩,٩	٨٩,٩	١٠٠,٠	٠,٩٠
١٩٩٤	٩٥٣٦,٨	٤٧٩٩,٥	٨١,٣	٨٦,٤	٩٤,١	٩٥,٠	٠,٩٩
١٩٩٥	١٠٩٩٦,٤	٥٤١٩,٣	٨٦,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١,٠٠
١٩٩٦	١٣٠٣٣,٥	٦١٩٥,٠	٩١,٤	١٠٧,٢	١٠٨,٣	١٠٣,٠	١,٠٥
١٩٩٧	١٢٩١٣,٥	٦٨٦٠,٦	١٠٠,٠	١١٢,٨	١١٢,٨	١٠٥,٠	١,٠٧
١٩٩٨	١٢٠٧٦,٥	٧٣٧٥,٢	١٠٦,٧	١١٦,٨	١١٤,٤	٩٩,٠	١,١٦
١٩٩٩	١٣٧٩٦,٥	٧٩٢٦,٨	١١٠,٧	١٢٠,٤	١١٥,٥	٩٣,٠	١,٢٤
٢٠٠٠	١٤٨٧١,٧	٨٥٠١,٧	١١٥,٣	١٢٣,٧	١١٧,٥	١٠٠,٠	١,١٨
٢٠٠١	١٥٦٠٦,٩	٩٠٤٣,٥	١٠٤,٩	١٢٦,٥	١١٨,٧	١٠٠,٠	١,١٩
٢٠٠٢	١٧٠٤٨,٢	٩٦٠٦,٣	٩٢,٤	١٢٩,٩	١٢٦,٣	١٠٥,٠	١,٢٠

مصادر البيانات : العمود (١) -(٢) وزارة التخطيط ، العمود (٣) حسابات EIU الايكونوميت ، العمود (٤) - (٥) الاحصاءات المالية العالمية- صندوق النقد الدولى ، العمود(٦) الارقام القياسية للتجارة الخارجية ، تقسيم دولى، الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء، اعداد مختلفه.

UNCTAD , Handbook of Statistics , 2003.

جدول رقم (٤)

طريقة حساب المتغيرات الواردة فى النموذج ومصادر البيانات

المتغير المفسر	طريقة الحساب
IND-exp= قيمة الصادرات الصناعية الحقيقية (مكمشة بالرقم القياسى لاسعار الجملة)	تم الاعتماد على قيمة الصادرات الصناعية من المجموعات السلعية المختلفة المنشورة فى الكتاب السنوى الاحصائى والذى يصدره الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، وذلك من خلال تقسيم الصادرات الصناعية الى سبعة قطاعات لتتوافق مع الانشطة الصناعية للاستثمار الاجنبى المباشر (انظر الملحق الفنى) ثم التكميش بالرقم القياسى لاسعار الجملة.
IND-wage= متوسط الأجر الحقيقى للعامل فى قطاع الصناعة.	تم حساب متوسط اجر العامل، من خلال البيانات المنشورة فى وزارة التخطيط لاجمالى الاجور وعدد العمال فى قطاع الصناعة، ثم تم حساب متوسط الاجر الحقيقى للعامل عن طريق قسمة متوسط نصيب الفرد من الأجر السنوى الاسمى على الرقم القياسى لأسعار المستهلكين.
IND-fdi= قيمة الاستثمار المباشر الحقيقى فى قطاع الصناعة (مكمش بالرقم القياسى لاسعار الجملة)	تم الحصول على بيانات قيمة الاستثمار الصناعى الاجنبى المباشر ، من خلال بيانات الهيئة العامة للاستثمار ، حيث تم تقسيم الانشطة الصناعية الى سبعة قطاعات ، ثم تم تكميش القيم بالرقم القياسى لاسعار الجملة
Lp/Xp=نسبة الاسعار المحلية - معبرا عنها بالرقم القياسى لاسعار الجملة - الى اسعار التصدير - معبرا عنها بالرقم القياسى لقيمة وحدة الصادرات.	تم حساب النسبة من خلال قسمة الرقم القياسى لاسعار الجملة والمنشورة فى الاحصاءات المالية العالمية لصندوق النقد الدولى- على الرقم القياسى لقيمة وحدة الصادرات والتى تم الحصول عليها من خلال الارقام القياسية للتجارة الخارجية الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، والكتاب الاحصائى للاونكتاد ، وتم توحيد السلسلة الزمنية لها من خلال قاعدة تغيير الرقم القياسى.
INF-invst قيمة الاستثمارات الحقيقية فى قطاعات البنية الاساسية(النقل والمواصلات والمرافق) مكمشة بالرقم القياسى لاسعار الجملة.	تم الحصول على قيمة الاستثمارات فى قطاعات النقل والمواصلات والمرافق من خلال البيانات المنشورة من قبل وزارة التخطيط ، وتم تكميشها بالرقم القياسى لاسعار الجملة.
REER= سعر الصرف الحقيقى الفعال	تم الحصول على السلسلة الزمنية لسعر الصرف الحقيقى الفعال من خلال البيانات التى تقوم بحسابها وحدة الاستخبارات الاقتصادية EIU التابعة لمجلة الايكونوميست

النتائج الاصلية للنموذج القياسى panel

DPD(1) Modelling IND_EXP by Within

	Coefficient	Std.Error	t-value	t-prob
IND_EXP-1	0.341888	0.1027	3.33	0.001
IND_FDI	-0.192133	0.04044	-4.75	0.000
INF_INVST	0.0265568	0.008716	3.05	0.003
IND_wage	-0.00325427	0.04721	-0.0689	0.945
REER	-4.67831	2.293	-2.04	0.043
LOCP/EXPP	274.699	145.4	1.89	0.061

sigma 289.3009 sigma^2 83695
R^2 0.3168308
RSS 12386859.428 TSS 18131466.566
no. of observations 161 no. of parameters 13
Using robust standard errors

Transformation used : within groups (deviation from individual means)

constant: no time dummies: 0
number of individuals 7 (derived from year)
longest time series 23 [1980 - 2002]
shortest time series 23 (balanced panel)

Wald (joint): Chi^2(6) = 113.5 [0.000]**
AR(1) test: N(0,1) = 1.726 [0.084]
AR(2) test: N(0,1) = -0.08337 [0.934]

قائمة المراجع

- المراجع العربية

١- ابراهيم حسن العيسوى ، " مدى واقعية الامال المعقودة على تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومساهمتها فى التنمية فى مصر " ، **المؤتمر العلمى السنوى للاقتصاديين المصريين** ،١٩٧٦.

٢- اشرف امام سيف الدين ، " الاستثمار الاجنبى المباشر والميزان التجارى المصرى " دراسة غير منشورة ، **ورشة عمل حول دور الاستثمار الاجنبى المباشر فى دعم الميزان التجارى ، ، مركز معلومات مجلس الوزراء ، اكتوبر ، ٢٠٠١.**

٣- على احمد على ، " ورقة عمل عن الإجراءات الحكومية لتشجيع الاستثمار المباشر على تنمية الصادرات " دراسة غير منشورة ، **ورشة عمل حول " دور الاستثمار فى دعم الميزان التجارى المصرى ، مركز معلومات مجلس الوزراء ، اكتوبر ،٢٠٠١.**

٤- لبنى عبد اللطيف ، " **الاستثمارات الامريكية فى مصر** " مركز الدراسات الامريكية "، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، يناير ,٢٠٠٣

٥- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، " **الكتاب الاحصائى السنوى** " سنوات متفرقة.

٦- **الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، البيانات الاحصائية**

٧- البنك الدولى ، **مؤشرات التنمية العالمية ، ٢٠٠٤.**

٨- وزارة التجارة الخارجية ،" **استراتيجية تنمية الصادرات المصرية** ، السنة الثانية ، مارس، ٢٠٠٣ .

٩- مؤتمرالامم المتحدة للتجارة والتنمية ، "الشركات عبر الوطنية والقدرة التنافسية التصديرية " تقرير الاستثمارالعالمى ، ٢٠٠٢ ، استعراض عام.

المراجع الاجنبية

1- Aitken، B.، G. H. Hanson، and A. E. Harrison (1994): "Spillovers، Foreign Investment، and Export Behavior،" **NBER Working Papers، No. 4967.**

2-Arellano، Manuel (2003)، **"Panel Data Econometrics"** Oxford University Press.

3- Balassa، Bela (1981). " **A ' Stages ' Approach To Comparative Advantage** " ، **in " The Newly Industrializing Countries in the World Economy** " ، Pergamon Press Inc. ،New York ، USA ، Essay 6.

4- Balasubramanyam، V.، M. Salisu and David Sapsford (1996): Foreign Direct Investment and Growth in PE Countries". **The Economic Journal، Vol. 106، No. 434، Jan.92.**

5- Bernard، A. B. and B. Jensen (1997): "Exceptional Exporter Performance: Cause، Effect، or Both?،" **NBER Working Papers، No. 6272.**

6-Bhagwati، J. N. (1973): "**The Theory of Immiserizing Growth: further applications**"، **In International Trade and Money** (ed. Michael B. Connolly and Alexander K.Swoboda). Toronto، Umiversity of Toronto Press.

7-Chen، E. (1983): **Multinational Corporations، Technology and Employment**. London:Macmillan.

8-Cohen، B. (1975): **Multinational Firms and Asian Exports**. New Haven، CT: Yale University.

9-Greene ، William ، H.، " **Econometric analysis** " ، Prentice Hall ، third edition ، New Jersey ، 2001.

10-Fry، M. (1996): "How Foreign Direct Investment in Pacific Asia Improves the Current account،" **Journal of Asian Economies**، 7.

11-John،h.Dunning ، and Khalil a Hamdani (Editor) ، " **The New Globalism and Developing Countries** "،United Nations University Press،New York،1997. Ch.6: Louka T.katseli ، "**Investment ، Trade and International Competitiveness.**

12-Mohamed soliman ، " **Foreign Direct investment and LDCs exports : evidence from the MENA region** " ، ERF ، October 2003.

13-Ozawa، T.(1992) " foreign direct investment and economic development" ،، **transnational corporations ، vol.1،no.1(February).**

14-Sharma،kishor ، "**Export growth in India : has FDI played a role** " economic growth center، yale university July 2000.

15-Sun،haishun ، " Foreign Direct investment and regional export performance in China " ،**journal of regional science** ، vol. 41،no.2،2001.

16- Wilfried Altzinger ، Christian bellak ، " **Direct Versus Indirect fdi: impact on domestic exports and employment** " ، Vienna university of economics and business administration ، November ، 1999.

17-Willmore، L. (1986): "The Comparative Performance of Foreign and Domestic Firms in Brazil،" **World Development**، 14.

18-Yaffee،Robert،"**A Primer for Panel Data Analysis**"، New York University ، http://www.nyu.edu.

19-UNCTAD ، " **Investment Policy Review :Egypt** "، 1999.

20-UNCTAD، **World Investment Report**، 2002.

21- UNIDO، (1985). "Industry in The 1980s : **Structural Change and Interdependence**"، New Yqrk،United Nations.

22- United Nations ، "**World Investment Report** : Transnational Corporations and Export Competitiveness " ، Targeted promotion ، 2002 .

23-World Bank ،" **Business Establishment** " ،
HYPERLINK "http://rru.worldbank.org"

الهوامش

١- تمثل ذلك فى اصدار سلسلة من القوانين (قانون تنمية الصادرات رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٢، وقانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٢ ، وقانون الملكية الفكرية، والقانون الجديد لتبسيط اجراءات الاستثمار ، والتعريفة الجمركية الجديدة ٢٠٠٤ ، وقانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار ، والقانون الجديد للضرائب على الدخل ، وغيرها من القوانين الاخرى) الى جانب الاصلاحات المستمرة لتهيئة مناخ الاستثمار وتقديم حوافز للمصدرين وتحسين تنافسية الصادرات المصرية من خلال تحرير سعر صرف الجنيه المصرى.

٢ - ان القدرة التنافسية التصديرية لا تعتمد فقط على زيادة الحصص من السوق الدولية ، فهى تتجاوز ذلك بشوط كبير اذ تتطلب تنويع سلة الصادرات، والحفاظ على معدلات اعلى لنمو الصادرات على مر الزمن ، وتحسين محتوى الانشطة التصديرية من التكنولوجيا والمهارات ، وتوسيع قاعدة الشركات المحلية القادرة على التنافس على الصعيد الدولى ، وذلك لكى تصبح القدرة التنافسية مستديمة ويصحبها ارتفاع فى الدخول ، لمزيد من التفاصيل ، انظر

- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، " الشركات عبر الوطنية والقدرة التنافسية التصديرية " تقرير الاستثمار العالمى ، ٢٠٠٢ ، استعراض عام.

٣ - تبذل العديد من دول العالم جهودا كبيرة لتحسين مناخ الاستثمار ، ففى عام ١٩٩١ بلغ عدد البلدان التى ادخلت تغييرات على نظم الاستثمار فيها (٣٥) بلدا ، وبلغ عدد التغيرات التنظيمية لجعل الاستثمار الاجنبى المباشر اكثر ملاءمة (٨٠) تغييرا ، ارتفعت فى عام ٢٠٠١ الى (٧١) بلد ، و (١٩٤) تغيير على الترتيب، الى جانب سعيها الدوؤب لاجتذاب افضل الانواع من الاستثمار الاجنبى المباشر الذى يحقق منافع متعددة ، لمزيد من التفاصيل ، انظر

- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، "الشركات عبر الوطنية والقدرة التنافسية التصديرية " تقرير الاستثمارالعالمى ،٢٠٠٢، استعراض عام.

٤ - من الدوافع الاساسية لاجراء الدراسة الحالية ، ان الدراسات التى تناولت علاقة الاستثمار الاجنبى المباشر والصادرات فى مصر تبدو ضئيلة ومحدودة مقارنة باهمية هاتين القضيتين بالنسبة لنمو الاقتصاد المصرى.

5- John،h.Dunning ، and Khalil Hamdani (Editor) ، " The New Globalism and Developing Countries "،United Nations University Press،New York،1997. Ch.6: Louka T.katseli ، "Investment ، Trade and International Competitiveness.

٦- العلاقة بين تدفقات الاستثمارالاجنبى المباشر والاداء التصديرى نجدها فى ثنايا النظريات المختلفة المتعاقبة للتجارة الدولية ، بداية من نظرية المزايا النسبية لهيكشر - اولين ، ومرورا بنظريات

التجارة الخارجية التى ادخلت عنصر التكنولوجيا كمفسر للتجارة الدولية ، مثل نظرية دورة حياة المنتج لـ فيرنون، ثم نظرية الميزة التنافسية لبورتر.

٧ - يجب ملاحظة انه فى ضوء هذا النوع من الاستثمار تبدا تكاليف عنصر العمل فى الدولة المضيفة فى التزايد نتيجة زيادة الطلب عليه ، ومن تبحث الأنشطة الإنتاجية عن أماكن أخرى اقل تكلفة وأكثر ربحية.وفى إطار هذه العملية يجب على صانعى السياسة الذين يعتمدون على مصدر العمالة الرخيصة والتى تكون معرضة للتآكل من تقديم حوافز اخرى لتحقيق موارد تصديرية متجددة وتوسيع وإعادة هيكلة القاعدة الإنتاجية.

٨ - يفجر الاستثمار الاجنبى المباشر فى الخدمات العديد من القضايا ، من اهمها:أن الشركات متعددة الجنسيات تميل إلى أن تركز انشطتها فى الخدمات التى تحقق الأرباح الاحتكارية كلما أمكن ذلك،مثل قطاعات النقل والاتصالات والتشييد ، وهذه مجالات تكون ذات حساسية كبيرة للسياسة العامة للدولة. الى جانب ان معظم الخدمات فى الدول النامية تقدم بواسطة الشركات المحلية وخاصة الشركات العامة ، لذا يجب القيام بترتيبات معينة لجذب الاستثمار الاجنبى المباشر ، سواء من خلال برامج الخصخصة او المشروعات المشتركة بين الشركات المحلية والعالمية.

٩ - يشير مفهوم "المراحل " الى معنيين : الأول يرتبط بالمراحل الإنتاجية ، والتى معها تتفاوت الميزة النسبية بين الدول ،حيث نجد أن دول معينة تتمتع بميزة نسبية فى المواد الخام والمراحل الإنتاجية الأولى من العملية الإنتاجية ،ودول أخرى تتمتع بميزة نسبية فى المنتجات الوسيطة ، وثالثة تتمتع بميزة نسبية فى المنتجات النهائية ، وفحص الميزة النسبية وفقا لهذا المنهج يفيد فى دراسة عملية التوطن العالمى للصناعات والاعتماد المتبادل بينهما ، ولمزيد من التفاصيل عن هذا المعنى ، انظر :

-UNIDO، (1985). "Industry in The 1980s : Structural Change and Interdependence"، New York،United Nations، p.78.

أما المعنى الثانى فيربط الميزة النسبية بالتقدم فى عملية التنمية الاقتصادية ، حيث تنتقل الميزة النسبية من الصناعات كثيفة العمالة غير الماهرة الى الصناعات كثيفة راس المال والعمالة الماهرة وذات المحتوى التكنولوجى المتميز ، مع تزايد التراكم الرأسمالى للدول ، والدول الآسيوية حديثة التصنيع تقدم مثالا جيدا لهذا الانتقال فى الميزة النسبية لصناعاتها ، لمزيد التفاصيل انظر .

-Balassa،Bela (1981). " A ' Stages ' **Approach To Comparative Advantage** " ، in " **The Newly Industrializing Countries in the World Economy** " ، Pergamon Press Inc. ،New York ، USA ، Essay 6: pp:149-168

- Ozawa، T.(1992) " foreign direct investment and economic development" .، transnational corporations ، vol.1،no.1(February)،pp.27-54.

١٠- ان عدم التاكد فى اداء الاعمال فى معظم الدول النامية يجعل العائد على الاستثمار الاجنبى المباشر عرضه لمخاطر كثيرة، حيث نجد ان العائق الأكثر أهمية بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبى إلى الدول النامية هو ارتفاع التكلفة الفعالة المرتبطة بتنفيذ الأعمال Doing Business فى هذه الدول وخاصة فيما يتعلق بانخفاض الإنتاجية لعناصر الإنتاج بسبب نقص التدريب للعمالة ، وتنظيم العمل غيرالملائم ، والنوعية الرديئة للادارة ، وعدم كفاءة المتاح من خدمات الاعمال، وغيرها.

١١ - مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، "الشركات عبر الوطنية والقدرة التنافسية التصديرية " تقرير الاستثمار العالمى ، ٢٠٠٢، استعراض عام.

12- UNCTAD، World Investment Report، 2002، P 153.

١٣- تثير العلاقة بين الاستثمار الاجنبى المباشر وشركاته متعددة الجنسيات والصادرات من الدول المضيفة الكثير من القضايا والتى تدور حول المكاسب الانمائية للدول المضيفة ، فقد تؤدى الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو التصدير الى زيادة الصادرات، ولكنها فى نفس الوقت تزيد من الواردات بحيث تكون حصيلة النقد الأجنبى الصافية صغيرة ، وقد يتم التصدير بقيم مرتفعة ولكن مع تدنى مستويات القيمة المضافة ، هذا بالاضافة الى تركيز هذه الشركات فقط على المزايا النسبية الثابتة للبلد المضيف دونما العمل على تنمية المزايا النسبية الديناميكية ولا تنمية الروابط مع الاقتصاد المحلى من خلال مواصلة التدريب وتنمية مهارات العمال أو بإدخال تكنولوجيات أكثر تطوراً. والقضية هنا كيف يمكن للبلدان النامية المضيفة أن تستفيد إلى أقصى حد ممكن من الاستثمار الاجنبى المباشر، ويعتمد هذا الأمر على الاستراتيجيات التى تتبعها الشركات متعددة الجنسيات من جهة ، وعلى ما يقابلها من قدرات وسياسات فى البلد المضيف من جهة أخرى.

١٤ - وعليه نجد انه بسبب نمو نظم الإنتاج الدولية اصبح هناك اتجاه متزايد من قبل الشركات متعددة الجنسيات الكبيرة إلى تضييق نطاق الاختصاص وإلى التعاقد مع شركات مستقلة على تأدية عدد اكبر فأكبر من الوظائف وتوزيعها على الصعيد الدولى للاستفادة من الفوارق فى التكاليف وفى عمليات النقل والإمداد ، بل لقد أصبح بعض هذه الشركات يختار التخلى عن الإنتاج برمته تاركاً تلك المسؤولية للمصنعين المتعاقد معهم بينما تركز هى على الابتكار والتسويق. وتكون الجهات الموردة الرئيسية والمصنعة على أساس التعاقد هى نفسها شركات متعددة الجنسيات تضاهى قوة الشركات الأصلية ولها شركاتها الخاصة التى تتعاقد معها من الباطن وجهاتها الموردة الخاصة.

١٥ - جدير بالذكر أن استهداف قطاعات معينة قد يكون فعالا فى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر، ولكن على الجانب الآخر يفرض مجموعة من التحديات على الحكومة، حيث يجب أن تضمن الحكومة أن تنفيذ الأنشطة الترويجية اللازمة لجذب الاستثمار الأجنبى لا يقتصر فقط على مكاتب تشجيع الاستثمار بل يجب أن تمتد إلى العمل على نحو متكامل مع المؤسسات الحكومية الأخرى من

أجل تحقيق الترابط بين المستثمرين وباقى القطاعات الاقتصادية. كما تنطوى عملية الاستهداف على العديد من المخاطر، من أهمها احتمال توجيه أنشطة الترويج على نحو خاطىء إلى الشركات التى لا تحقق الهدف المرجو أو تلك التى لا ترغب فى الاستثمار فى البلد المضيف بغض النظرعن كثافة أنشطة الترويج مما يمثل إهدارا للموارد. ولتقليل هذه المخاطر يجب أن تكون سياسة الاستهداف واقعية ومبنية على فهم عميق لمزايا وعيوب البلد المضيف.

16- Fry، M. (1996): "How Foreign Direct Investment in Pacific Asia Improves the Current Account،" **Journal of Asian Economies**، 7، 459-86.

17- Balasubramanyam، V.، M. Salisu and David Sapsford (1996): Foreign Direct Investment and Growth in PE Countries". **The Economic Journal**، Vol. 106، No. 434، Jan. 92-105.

١٨- ارجع ذلك الى طول الفترة الزمنية الى قضيتها الهند فى ظل سياسات التوجه الى الداخل الامر الذى شوه من الاستثمار الاجنبى الموجه للتصدير، وان نمو الصادرات كان بسبب عناصر اخرى بخلاف الاستثمار الاجنبى المباشر ، وخاصة نتيجة الانخفاض الحقيقى فى الروبية الهندية ، والتحسن فى التنافسية السعرية ، وتقديم اعانات للتصدير. لمزيد من التفاصيل ، انظر

-Sharma، kishor ، "**Export Growth in India : Has FDI Played a Role** " Economic Growth Center، Yale University July 2000.

19- Aitken، B.، G. H. Hanson، and A. E. Harrison (1994): "Spillovers، Foreign Investment، and Export Behavior،" **NBER Working Papers، No. 4967.**

20- Willmore، L. (1986): "The Comparative Performance of Foreign and Domestic Firms in Brazil،" **World Development**، 14، 4.

21- Chen، E. (1983): **Multinational Corporations، Technology and Employment.** London:Macmillan.

22- Cohen، B. (1975): **Multinational Firms and Asian Exports**. New Haven، CT: Yale University.

23- Bernard، A. B. and B. Jensen (1997): "Exceptional Exporter Performance: Cause، Effect، or Both?،" **NBER Working Papers، No. 6272.**

24 - Mohamed soliman ، " foreign direct investment and LDCs exports : evidence from the MENA region " ، **ERF ، October 2003.**

٢٥- على احمد على ، " ورقة عمل عن الإجراءات الحكومية لتشجيع الاستثمار المباشر على تنمية الصادرات " دراسة غير منشورة ، ورشة عمل حول " دور الاستثمار فى دعم الميزان التجارى المصرى، مركز معلومات مجلس الوزراء ، اكتوبر، ٢٠٠١.

٢٦- اشرف امام سيف الدين ، " الاستثمار الاجنبى المباشر والميزان التجارى المصرى " دراسة

غير منشورة ، ورشة عمل حول دور الاستثمار الاجنبى المباشر فى دعم الميزان التجارى ، مركز معلومات مجلس الوزراء ، اكتوبر ٢٠٠١.

٢٧- للتعرف على حجم القاعدة التصديرية لمصر تشير بيانات غير منشورة لمصلحة الجمارك ان عدد المصدرين المصريين بلغ حوالى ٣٧١٠ مصدر فى عام ٢٠٠٢ ، يمثلون نسبة ٤٪ من اجمالى المصدرين ، ويستحوذون على ٨١٪ من اجالى الصادرات ، ويصدر كل منهم ما يزيد عن ١٠ مليون جنيه سنويا.

٢٨- يقوم مؤشر الأداء بترتيب الدول وفقا لما تتلقاه من تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر بالنسبة إلى حجمها الاقتصادى، ويقدر هذا الأداء بحساب نسبة حصة الدولة من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبى إلى حصتها فى الناتج المحلى الإجمالى العالمى. ويقوم مؤشر الإمكانات بترتيب الدول وفقا للعوامل التى تؤثر على الاستثمار الأجنبى المباشر، وعلى جاذبية الاقتصاد بالنسبة للمستثمرين الأجانب ،لمزيد من التفاصيل ، انظر

UNCTAD, **World Investment Report, 2003**, P193.

٢٩- لمزيد من التفاصيل عن الدراسات التى تناولت تقدير دالة عرض الصادرات لبيان الأثر الكمى للاستثمار الاجنبى المباشر ، انظر

-Sharma, Kishor, "**Export Growth in India : Has FDI Played a Role** "Economic Growth Center, Yale University July 2000.

٣٠- يطلق ايضا على هذا الاسلوب تحليل البيانات طوليا longitudinal data ،ولمزيد من التفاصيل عن الاطار النظرى لهذا الاسلوب ، انظر :

-Yaffee, Robert, "**A Primer for Panel Data Analysis**", New York University , http://www.nyu.edu.

٣١- يعرض الجدول رقم (٣) فى ملحق الدراسة كيفية تجهيز وحساب هذه المتغيرات مع ملاحظة ان البيانات المستخدمة للصادرات الصناعية ، والاستثمار الاجنبى المباشر الصناعى هى للشركات العاملة داخل البلاد ولاتتضمن بيانات المناطق الحرة.

٣٢- لبنى عبد الطيف ، "الاستثمارات الامريكية فى مصر " مركز الدراسات الامريكية " مركز الدراسات الامريكية ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، يناير ٢٠٠٣ ، ص١٤

٣٣ - لمزيد من التفاصيل عن بعض الجهود التى تبذلها الدولة لتقوية البنية الاساسية التجارية، انظر ، وزارة التجارة الخارجية ، "استراتيجية تنمية الصادرات المصرية ، السنة الثانية، مارس٢٠٠٣.

٣٤ - وذلك كما يتضح من خلال قيمة كا٢ طبقا لاختبار Wald

٣٥- بلغ عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس الشركات فى مصر حوالى ١٣ إجراء فى عام

٢٠٠٤، وهو عدد مرتفع نسبيا مقارنة بمتوسط عدد الإجراءات فى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا حيث يبلغ متوسط عدد الإجراءات حوالى (٩) إجراءات فقط ، وكذلك يلاحظ انه بينما يصل عدد الأيام المطلوبة لتأسيس الشركات فى مصر حوالى ٤٣ يوم ، يتروح ٥ أيام فى دولة تركيا، و١١ يوما فى المغرب ، و١٤ يوما فى تونس. هذا وتبلغ تكاليف التأسيس فى مصر حوالى ٨٥٨ دولار أمريكى بينما تبلغ ٢٧٧ دولار فى دولة تونس ، لمزيد من التفاصيل ،انظر :

-World Bank ،"**Business Establishment**" http://rru.worldbank.org

٣٦- على الرغم من انخفاض متوسط الأجور السنوية فى مصر مقارنة بهذه الدول، إلا أن إنتاجية العامل المصرى منخفضة مقارنة بالدول الأخرى .فبينما بلغ متوسط إنتاجية العامل السنوية فى مصر حوالى ٧٠٤٧ دولار،فإنه يبلغ ١١٢٨٢ دولار فى المغرب و١٧٤٧٤دولار فى تونس و٤٠٧٤٤ دولار فى تركيا ، انظر

UNCTAD ، "**Investment Policy Review :Egypt**"، 1999 ، p45-